

Distr.: General
30 July 2021
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2021، موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى جلسة مجلس الأمن 8826 المعقودة في 28 تموز/يوليه 2021 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وسيُنشر بياناً مقدمتي الإحاطتين، وأعضاء مجلس الأمن، ودولة فلسطين ذات مركز المراقب وإسرائيل، بوصفها محضراً رسمياً من محاضر مجلس الأمن (S/PV.8826).

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8826، قدمت الوفود والكيانات التالية بيانات مكتوبة أرفقت نسخٌ منها (انظر المرفقات): الاتحاد الأوروبي، وأذربيجان، والأردن، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والبرازيل، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وعمان، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وماليزيا، ومصر، واليابان.

ووفقاً للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر نصوص تلك البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن وسيشار إلى هذه الوثيقة في المحضر الحرفي لوقائع الجلسة (S/PV.8826).

رئيس مجلس الأمن
(توقيع) نيكولا دو ريفيير



المرفق الأول

بيان البعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة باسم حركة بلدان عدم الانحياز

[الأصل: بالإنكليزية]

أتشرف بأن أتكلّم باسم الدول الـ 120 الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود في البداية أن أهنيّ فرنسا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في هذا الشهر، وأشكرها على إتاحة الفرصة لحركة بلدان عدم الانحياز لعرض موقفها بشأن قضية فلسطين التي ظلّت على مرّ التاريخ تشكل مثار قلق للحركة وتكتسي أهمية حيوية بالنسبة لها.

فبعد أن نظر مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في التطورات الخطيرة والحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أصدر بياناً في 13 أيار/مايو 2021 بشأن تصاعد الانتهاكات والاستفزازات في الأرض الفلسطينية المحتلة وأدان بأشدّ العبارات أعمال العدوان التي ترتكها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين. وتعرب حركة بلدان عدم الانحياز عن أسفها للأثار الخطيرة على الأطفال والنساء والرجال الأبرياء العزل، الذين قُتل العديد منهم بصورة مأساوية وهم في حرمة منازلهم، ولا سيما في قطاع غزة.

وإن أعمال إسرائيل الاستفزازية وغير القانونية، بما في ذلك استعمارها الاستيطاني المستمر للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وجميع تدابير الضم، تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة، والعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وازدراء صارخاً لفتوى محكمة العدل الدولية التي أصدرتها في 9 تموز/يوليه 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى وقف جميع هذه الأعمال غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها وتشديد الجدار، ووقف الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية، وهدم منازل الفلسطينيين وطرد الأسر الفلسطينية من منازلها، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة في حيي الشيخ جراح وسلوان وفي غور الأردن. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتوقف فوراً عن تدابيرها الاستعمارية وعن القيام بأعمال التشريد القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين ونقلهم، ويجب أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي احتراماً كاملاً دون استثناء.

وتحدّر حركة بلدان عدم الانحياز من أن هذه الخطط، إن لم يتم تجنّبها، ستكون لها انعكاسات مدمرة وبعيدة المدى على الاستقرار والظروف الإنسانية المتردية أصلاً على أرض الواقع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى فرص إعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال؛ والتوصّل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967؛ وإحلال السلام والأمن العادليين والدائمين.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير جادة للمساءلة في ضوء استمرار إسرائيل في عدم الامتثال. وينبغي أن يشمل ذلك تدابير من قبيل وقف الأعمال التجارية مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية وحظر دخول منتجات المستوطنات إلى الأسواق، وغير ذلك من تدابير المساءلة الأخرى، بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ولا تزال حركة بلدان عدم الانحياز ترى أن قرار مجلس الأمن 2334 (2016) يقدّم أنجع مسار لإحلال سلام عادل، وتدعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا. فهذا القرار يحدد المتطلبات والمعايير الأساسية لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وفقا للمعايير المرجعية للسلام التي أقرها المجتمع الدولي منذ أمد بعيد، ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ ومبادئ مدريد التوجيهية، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام؛ ومبادرة السلام العربية؛ وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى وقف جميع الانتهاكات والاستقراوات والاعتداءات التي تُرتكب في هذا الصدد وإلى احترام حرمة الأماكن المقدسة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، رافضة أي محاولات لخرق قدسية هذه الأماكن وتغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن. وتعرب الحركة أيضا عن دعمها للأردن في جهوده لحفظ وإدارة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، بما فيها المسجد الأقصى/الحرم الشريف، والوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات، التي يمارسها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك الأردن.

وترحب حركة بلدان عدم الانحياز كذلك ببناء يوم القدس العالمي الذي وقعه جلالته الملك محمد السادس ملك المغرب وقدااسة البابا فرنسيس، في الرباط في 30 آذار/مارس 2019، للتأكيد على أهمية دور القدس كمدينة للتسامح والاحترام المتبادل بين معتقي الديانات التوحيدية الثلاث، وللتأكيد على ضرورة الحفاظ على خصوصياتها وسماتها كمدينة للتعايش السلمي.

وتطالب حركة بلدان عدم الانحياز مرة أخرى بأن تتخذ إسرائيل بقرار مجلس الأمن 497 (1981) وأن تتسحب بالكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذا لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973).

ونكرر دعوة مجلس الأمن إلى التمسك بواجباته وتنفيذ قراراته إزاء قضية فلسطين والتحرك على وجه السرعة للتصدي لخطط الضم الإسرائيلية التي تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وتدعو حركة بلدان عدم الانحياز إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي، وتؤكد على ضرورة الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا، ووضع حد للانتهاكات المتكررة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك الغارات الجوية العسكرية ضد قطاع غزة والأعمال غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. وتحث الحركة المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لنداء الطوارئ الذي وجهته الأمم المتحدة في 27 أيار/مايو 2021 بغية تقديم المساعدة الإنسانية المطلوبة بشكل عاجل للتخفيف من المعاناة الإنسانية الهائلة للسكان المدنيين الفلسطينيين في غزة، ودعم جهود إعادة الإعمار في أعقاب التدمير الواسع النطاق للمنازل والبنى التحتية والمستوصفات والمدارس ومنشآت الأعمال نتيجة للعدوان العسكري الإسرائيلي الأخير. وتكرر الحركة أيضا الدعوة التي وجهتها منذ أمد بعيد لرفع الحصار الإسرائيلي بالكامل.

وفي ضوء استمرار تدهور الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حالة اللاجئين الفلسطينيين، التي زاد من تفاقمها انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يعرب أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز عن تقديرهم العميق لما تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من عمل لا يقدر بثمن، بما في ذلك المساعدة الطارئة الأساسية التي تقدمها لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على مواجهة جائحة كوفيد-19. ونحث مرة أخرى على تزويد

الوكالة بتمويل كاف يمكن التنبؤ به لتمكينها من مواصلة عملياتها، تماشياً مع الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة، ونشجع على دعم الميزانية البرنامجية الأساسية للوكالة، وكذلك دعم خطة الأمم المتحدة الرامية للتصدي لجائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسطينية المحتلة، والنداء العاجل من أجل اللاجئين الفلسطينيين لمواجهة كوفيد-19.

وختاماً، تؤكد حركة بلدان عدم الانحياز مرة أخرى تضامنها الراسخ مع الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تأييدها الثابت لقضيته العادلة، وتجدد التزامها بمواصلة دعم وتعزيز وتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل وسلمي لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك محنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة 194 (د-3). ونعرب عن أملنا الصادق في أن يشهد هذا العام تقدماً ملموساً في السعي البطولي للشعب الفلسطيني إلى تحقيق العدالة وإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والحرية والاستقلال في دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية. ومن المؤكد أن هذا سيفتح فصلاً جديداً للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين، وهو هدف تؤيده حركتنا بقوة، ويتطلب اتخاذ إجراء دولي عاجل لتقادي الأخطار التي تلوح في الأفق وإنقاذ فرص إحلال السلام العادل والدائم.

بيان الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، رباب فاطمة

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أشيد بالرئاسة الفرنسية لإدارتها الدينامية لأعمال المجلس في تموز/يوليه 2021. وأشكر أيضاً جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة.

وأعرب عن تأييد وفد بلدي لمضمون البيانين المقدمين من النيجر باسم منظمة التعاون الإسلامي وأذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية بصفتي الوطنية.

لقد عايناً مرة أخرى انتهاك قوات الاحتلال الإسرائيلية "وقف إطلاق النار" في أيار/مايو 2021. وهذه ظاهرة معتادة، فقد أظهرت إسرائيل نمطا من الانتهاك المتكرر لوقف إطلاق النار. وعدم اتخاذ المجتمع الدولي أو أي آلية دولية إجراءات قوية ضد هذه الأفعال التي تشكل خيانة للثقة، والتي كثيرا ما تكون مبنية على منطقتان زائفة، هو أمرٌ يشجع قوة الاحتلال على التماهي. ونتيجة لذلك، ما فتئت إسرائيل تشن هجمات وأعمالا عدوانية وحشية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وفي النصف الأول من عام 2021، وحتى في خضم تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، زاد عنف المستوطنين بنسبة 33 في المائة. وأصبح هدم المنازل؛ والهجمات المتعمدة على البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس ومصادر المياه؛ والتشريد القسري؛ وعمليات اعتقال وقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، متفشية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأدت هذه الأوضاع إلى تفاقم الحالة الإنسانية خلال هذه الجائحة. وقد أحدث الاستهداف المنهجي للبنى التحتية الصحية والعاملين في مجال الصحة وقرار احتجاز قسم من الإيرادات الضريبية الفلسطينية عبئا إضافيا على النظام الصحي المنهك بالفعل، مما أدى إلى مزيد من المعاناة والوفيات في صفوف المصابين بكوفيد-19.

وقد أعرب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مرارا وتكرارا في الماضي عن القلق الشديد إزاء دورات العنف، والادعاءات باستخدام القوة المفرطة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا تزال هذه الشواغل قائمة إلى اليوم. وقد بُذلت محاولات عديدة في هذا المجلس وفي محافل دولية أخرى لوقف هذه الانتهاكات الصارخة للصوصك الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك، لم تلق نداءات المجتمع الدولي القوية أذانا صاغية لدى السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ومن المؤسف أن جهودنا الجماعية لم تتجح في ضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير.

وفي هذا الصدد، أود اليوم أن أؤكد على المسائل التالية.

أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا حقيقية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الفلسطينية وإنهاء حلقة العنف والظلم هذه التي أوجدتها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون المتطرفون.

وثانياً، يجب أن يتوقف فوراً النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وهدم المنشآت الفلسطينية في الضفة الغربية والاستيلاء عليها. ويجب إجراء تحقيق دولي مستقل، ويجب اتخاذ إجراءات قانونية ضد السلطات الإسرائيلية على الجرائم والفظائع المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

وثالثاً، ينبغي تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بكوفيد-19، على وجه السرعة. وينبغي أن يكون تيسير عمل العاملين في مجال الصحة وضمان توافر لقاحات كوفيد-19 على قائمة الأولويات. وينبغي أن تبدأ الآن أعمال إعادة الإعمار في قطاع غزة.

ورابعاً، ينبغي للسلطات الإسرائيلية وجميع الجهات المعنية ذات الصلة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير إعادة جدولة الانتخابات حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه السيادية.

وأود أن أختتم بياني بتجديد تأكيد دعم بنغلاديش الثابت للشعب الفلسطيني ونضاله العادل. كما أكرر التأكيد على دعم بنغلاديش الثابت وموقفها القائم على المبادئ لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافياً لها مقومات البقاء وذات سيادة وتكون عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين.

ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتخذ مبادرات حقيقية وفعالة من أجل إيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية وإحلال السلام في المنطقة.

بيان البعثة الدائمة للبرازيل لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تود البرازيل أن تشكر فرنسا على تنظيم هذه المناقشة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. لقد مضى حتى الآن أكثر من شهرين على التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، مما أوقف تصعيد العنف في غزة. ومن الضروري اتخاذ جميع الخطوات لمنع العنف، وأن يمتنع كل طرف عن القيام بأعمال استفزازية من أجل توطيد اتفاق وقف إطلاق النار.

وفي أعقاب النزاع الأخير، من المهم إعطاء الأولوية لتقديم المعونة الإنسانية لسكان غزة وإصلاح البنى التحتية فيها. وتردد البرازيل دعوة الأمين العام إلى تقديم حزمة دعم متكامل وقوي من أجل إعادة البناء والإنعاش على نحو سريع ومستدام يدعم الشعب الفلسطيني ويعزز مؤسساته. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معاً لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بسرعة وأمان ودون عوائق.

وترحب البرازيل بالحكومة الإسرائيلية الجديدة وتتطلع إلى مشاركتها البناءة في الحوار السياسي. ونأمل أيضاً أن يؤدي فتح الباب أمام عملية إصلاح القيادة الفلسطينية إلى تهيئة الظروف السياسية لإقامة الاتصالات المباشرة بين الطرفين واستئناف مفاوضات السلام. وتجدد البرازيل تأكيد التزامها بتسوية هذا النزاع من خلال حل الدولتين، بحيث يمكن لإسرائيل وفلسطين أن يعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن، ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، سرّنا أن نرى مجلس الأمن يتخذ بالإجماع قراره 2585 (2021)، الذي جدّد به آلية المساعدة عبر الحدود. وتمثل المساعدات المقدمة عن طريق معبر باب الهوى شريان حياة لملايين المدنيين في شمال غرب سورية، الذين ازدادت احتياجاتهم في ظل تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي أيضاً توسيع نطاق العمليات المنفّذة وفقاً للنمط العابر لخطوط التماس ورصدها عن كثب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب احترام الإعفاءات الممنوحة لأغراض إنسانية في إطار أي برنامج للجزاءات يتعلق بسورية لضمان ألا تقوض الجزاءات إمكانية الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية للأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها.

وتكرر البرازيل إدانتها للهجمات العشوائية ضد المدنيين واستهداف العاملين في المجالين الطبي والإنساني وحالات الاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة، التي أصبحت شائعة جداً طوال فترة النزاع.

وإن إحراز تقدم على المسار السياسي أمر ملح. وتؤكد البرازيل من جديد دعمها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص، غير بيدرسن، في تيسير التوصل إلى حل للنزاع من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ونحث أعضاء اللجنة الدستورية على تجاوز خلافاتهم وإحراز تقدم كبير في الجلسات المقبلة للجنة. ولا تزال البرازيل مقتنعة بأن عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة "وتملكها وتقودها سورية"، ويولى فيها الاعتبار الواجب للحفاظ على وحدة الأراضي السورية، هي وحدها التي ستحقق السلام الدائم وتخفف من معاناة الشعب السوري.

وفيما يتعلق بالحالة المزرية في اليمن، نكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى نبذ تصعيد العنف والالتزام بوقف إطلاق النار على مستوى البلد بأكمله. ونحث جميع الأطراف على الدخول بحسن نية في مفاوضات السلام، دون شروط مسبقة. ومن دواعي القلق أيضاً مشكلة إصلاح ناقلة النفط صافر التي وصلت إلى طريق مسدود، وندعو الحوثيين والأمم المتحدة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة الملحة في أقرب وقت ممكن.

وترحب البرازيل بتعيين هانس غرونديبرغ مبعوثاً خاصاً جديداً للأمين العام إلى اليمن، وتتمنى له ولاية ناجحة في مهمته العاجلة لوضع اليمن على طريق السلام.

ويسرنا أن نرى التقدم المحرز هذا العام نحو إيجاد حل سياسي في ليبيا. ونحن نعتبر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الليبية إنجازاً كبيراً يدل على تصميم الشعب الليبي على التوصل إلى سلام دائم. ومن المهم الآن ضمان نزاهة الانتخابات المقبلة، بدءاً باعتماد أساس دستوري وسن التشريعات اللازمة في الوقت المناسب لإجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر.

ونأمل أن يكون للتقدم على المسار السياسي تأثير على الحالة على الأرض يساعد على تحسين الحياة اليومية لليبيين وتوطيد وقف دائم وشامل لإطلاق النار. وينبغي أن تقتزن مغادرة جميع المقاتلين والمرتبقة الأجانب ببرنامج قوي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منعاً لحدوث مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. وبشكل خطر الأسلحة أيضاً عنصراً لا غنى عنه لوقف تصعيد النزاع، ونكرر دعوتنا إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

وإذ ننظر في الحالة في الشرق الأوسط، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي في الأجل الطويل مترابطان ومتعاضان. وينبغي أن تقتزن الجهود الرامية إلى دعم الحل السلمي للنزاعات بمبادرات لتعزيز النمو الاجتماعي - الاقتصادي، وهي مبادرات رئيسية لبناء مجتمعات قادرة على الصمود وشاملة للجميع.

والبرازيل تدرك تماماً التحديات التي ستعترض طريق وقف التصعيد وتحقيق السلام والتعافي فيما يتعلق بالنزاعات في الشرق الأوسط. ونحن، بوصفنا عضواً جديداً منتخباً في مجلس الأمن لفترة الولاية 2022-2023، سنواصل السير على تقليدنا العريق المتمثل في السعي إلى إشراك جميع الأطراف على نحو بناء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، مع مراعاة الأهمية المحورية لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني ودعم جهود السلام والوساطة.

بيان الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، شيخ نيانغ

[الأصل: بالإنكليزية]

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهني فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر باقتدار.

لقد تبين حتى الآن أن عام 2021 يطرح تحديات خاصة أمام الشعب الفلسطيني على جميع الجبهات. فلم يقتصر الأمر على ما شهدناه من وقوع خسائر فادحة في الأرواح واندلاع أزمة إنسانية وإلحاق الدمار خلال نزاع استمر 11 يوماً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأثر على قطاع غزة بشكل خاص، بل وهناك أيضاً ارتفاع في معدلات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب انعدام سبل الحصول على اللقاحات.

ومن دواعي الأسى أن الأعمال القتالية التي شهدناها شهر أيار/مايو، في ما يُعد أحد أشد فصول تصعيد العنف وأكثرها فتكاً منذ عام 2014، أودت بحياة ما لا يقل عن 245 فلسطينياً في غزة، من بينهم 68 طفلاً و 37 امرأة، قتلوا في غارات جوية إسرائيلية على مناطق مدنية، و 12 شخصاً في إسرائيل قُتلوا بالنيران الصاروخية التي أطلقت بشكل عشوائي من غزة. وتشدد اللجنة على أن الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين ضرورة حتمية. وتهيب اللجنة بجميع أطراف النزاع إلى احترام وقف إطلاق النار وإفساح المجال للجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار دون عوائق، وهي جهود ينبغي بذلها على سبيل الاستعجال لتخفيف الظروف والمشاق الاجتماعية الاقتصادية العسيرة التي يتحملها السكان الفلسطينيون في غزة.

وفي 10 أيار/مايو، أصدر مكتب اللجنة، باسمها، بياناً أعرب فيه عن انزعاجه العميق إزاء تصعيد أعمال العنف وأعمال الاستفزاز والتحريض، ولا سيما من جانب المتطرفين الإسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة وفي حرم المسجد الأقصى. وأدان أيضاً عمليات الإخلاء المقررة للأسر الفلسطينية من منازلها في حيي الشيخ جراح و سلوان في القدس الشرقية المحتلة. وحثت اللجنة كذلك مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على تنشيط عملية السلام المتوقفة في سبيل استئناف إجراء مفاوضات مجدية من أجل تحقيق سلام عادل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ظلت منذ أمد طويل في صميم توافق الآراء الدولي بشأن تسوية عادلة.

وكما سمعنا اليوم من نائبة المنسق الخاص ومنسقة الشؤون الإنسانية، لين هاستينغز، أسفر التصعيد العنيف عن عواقب إنسانية وخيمة على السكان المدنيين، ولا سيما في غزة التي لا تزال منذ 14 عاماً تحت حصار تفرضه عليها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وتكرر اللجنة دعوتها الموجهة منذ أمد بعيد إلى رفع الحصار واحترام حرية تنقل الأشخاص والبضائع وفقاً للقانون الدولي. وتهيب اللجنة أيضاً بالجهات المانحة إلى دعم تلبية احتياجات إعادة الإعمار في قطاع غزة على النحو المبين في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي أجرته مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية، حيث قُدرت احتياجات الإنعاش بما يصل إلى 485 مليون دولار خلال الأشهر الأربعة والعشرين الأولى.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي بأن أكرر الإعراب عن دعم اللجنة الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وأن أؤكد دعوتنا إلى توفير التمويل الكافي والموثوق للوكالة حتى تضطلع بأنشطتها المنقذة للحياة دعماً للاجئين الفلسطينيين.

ونؤيد استجابة المجتمع الدولي السريعة والحازمة التي تدعو إلى احترام القانون الدولي والمساءلة. فعلى إثر مناقشة نظمها الجمعية العامة في 20 أيار/مايو، أدليثُ خلالها ببيان باسم اللجنة، قرر مجلس حقوق الإنسان، من خلال قراره دأ-1/30 المتخذ في 27 أيار/مايو في دورته الاستثنائية الطارئة، "أن ينشئ على وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة" للتحقيق داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وداخل إسرائيل في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وجميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت 13 نيسان/أبريل 2021 ووقعت منذ هذا التاريخ. وترحب اللجنة بتعيين مجلس حقوق الإنسان لكل من نافي بيلاي (جنوب أفريقيا) وميلون كوئاري (الهند) وكريس سيدوتي (أستراليا) في 22 تموز/يوليه أعضاء في لجنة التحقيق الثلاثية الأعضاء. وتهيب اللجنة مرة أخرى بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى التقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحثها على التعاون الكامل مع لجنة التحقيق، مشددة على أن المساءلة أمر أساسي لتحقيق العدالة والسلام.

وما من شك في أن التصعيد الذي جرى في أيار/مايو كان مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي يعاني منها الشعب الفلسطيني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود لأرضه، مما أفضى إلى حدوث استفزازات وأعمال تحريض في القدس الشرقية أعقبها رد عنيف من قوات الأمن الإسرائيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل بلا هوادة حالات الاحتجاز التعسفي للمدنيين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على حرية التنقل، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، وعمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في مختلف أنحاء الأرض المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يؤثر على الأهالي ويؤدي إلى تشريد أسر بأكملها. وتدعو اللجنة إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في المسجد الأقصى، التي كانت من بين الأسباب الجذرية لوقوع التصعيد الأخير.

وبالمثل، تحث اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني بتوفير اللقاحات بشكل فوري وبما فيه الكفاية من أجل حماية جميع السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من أجل تجنب زيادة انتشار الفيروس وإلحاق المزيد من الضرر بصحة ورفاه السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال.

ولا يزال إنكار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف مستمرا ولا يزال الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية مستمرا أيضاً، ويتجسد ذلك في مظاهر منها بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية على الرغم من أحكام قرار مجلس الأمن 2334 (2016) التي لم تحترم حتى الآن.

وفي الوقت الذي ولد فيه المجتمع الدولي زخماً في اتجاه تنشيط عملية السلام، بدعم من المجموعة الرباعية وجهات شريكة مهمة أخرى، أدت الأعمال القتالية مرة أخرى إلى توقف تام لعملية إعادة إحياء العملية السياسية، وشكل ذلك تهديداً حقيقياً للجهود المبذولة لإنقاذ حل الدولتين استناداً إلى حدود ما قبل عام 1967.

وتواصل اللجنة، من خلال تواصلها مع الدول الأعضاء، تشجيع جميع مؤيدي حل الدولتين على مساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتأسف اللجنة أيضا لتأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دولة فلسطين، وتشجع على تنظيم الانتخابات في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك في القدس الشرقية. ونهيب أيضاً بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهدها في هذا الصدد.

وتكرر اللجنة أيضاً دعوتها جميع الفصائل الفلسطينية إلى التعجيل بجهود المصالحة من أجل تحقيق الوحدة لما فيه خير الشعب الفلسطيني.

وإن الأعمال الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفكرة إيجاد تسوية عادلة مستندة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تضمن أن تعيش الدولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود ما قبل عام 1967، مع كون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، والتوصل إلى تسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 194 (د-3)، كلها أمور ستتطلب تعاون الجميع حتى تحدث انفراجة تجدد الأمل. واللجنة ملتزمة بالنهوض بمسؤولياتها من أجل بلوغ هذا الهدف القائم على المبادئ، تماشياً مع الولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة.

وإن المجتمع الدولي مدعو إلى العمل مع الأطراف بهدف التخفيف من حدة التصعيد والحفاظ على وقف إطلاق النار في امتثال تام للقانون الدولي، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان الواجبة للشعب الفلسطيني.

وفي الأسابيع المقبلة، سيُدعى المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في شكلها الموسع، إلى تهيئة الظروف مع الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، بغية حشد تأييد عالمي أوسع لتسوية قضية فلسطين وتحقيق حل الدولتين. وستظل اللجنة شريكا موثوقا في السعي إلى الأعمال التام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والاستقلال.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رودريغو كاراسو

[الأصل: بالإنكليزية]

أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، على الإحاطة التي قدمها. ونرحب أيضاً بالحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة رئيس الوزراء نفتالي بينيت، ورئيس الوزراء المناوب ووزير الخارجية، يائير لابيد.

وترحب كوستاريكا برفع قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل، الذي كان يحظر على الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيين يقيمون في قطاع غزة أو في الضفة الغربية نقل الجنسية الإسرائيلية أو حق الإقامة إلى أزواجهم لأغراض جمع شمل الأسر. وبعد أن توقف سريان قانون المواطنة، يمكن للفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليين أن يبدأوا رحلتهم على المسار التدريجي للحصول على الجنسية. وتنتطلع كوستاريكا إلى أن تناقش في هذه الدورة وفي الدورات المقبلة كيفية فتح سبل جديدة للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة للتمتع بالمواطنة الكاملة.

ويساورنا أيضاً قلق عميق إزاء تأجيل الانتخابات الفلسطينية، بما في ذلك الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً إجراؤها في 22 أيار/مايو. وندعو جميع الأطراف الفاعلة الفلسطينية إلى استئناف المحادثات وتحديد موعد جديد للانتخابات في أقرب وقت ممكن. ونحث إسرائيل أيضاً على تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية.

وفي هذا الصدد، تود كوستاريكا أن تشدد على النقاط التالية.

أولاً، تحث كوستاريكا إسرائيل على وقف أعمال الاستيطان المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكذلك عمليات النقل القسري وأعمال التوسع والإخلاء والهدم والمصادرة، لأنها تشكل انتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتدعو كوستاريكا الطرفين إلى التصرف بطريقة منضبطة والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية قد تزيد من حدة التوترات وتقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين وإقامة سلام عادل ودائم وشامل بما يحقق المصالح الفضلى لمواطني الطرفين. واليوم، يعيش في الضفة الغربية أكثر من 680 000 مستوطن إسرائيلي، مقارنة بـ 116 000 مستوطن في عام 1993. وهم منتشرون في زهاء 300 مستوطنة في القدس الشرقية والضفة الغربية. وعلى نحو ما ذكره المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فإن هذه الحالة تشكل جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وثانياً، نحث الطرفين على وضع حد لجميع أعمال الاستفزاز والتحريض والعنف. ونعرب عن إدانة كوستاريكا قيام حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجماعات مسلحة أخرى بضرب السكان المدنيين الإسرائيليين بالصواريخ وقذائف الهاون التي تطلقها بشكل عشوائي من غزة نحو إسرائيل. ويجب أن يكف المقاتلون الفلسطينيون عن هذه الممارسة فوراً. وعلى الرغم من أننا نقر بشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة، فإننا نكرر التأكيد على وجوب ممارسة الدفاع عن النفس بطريقة متناسبة ووفقاً للقانون الدولي الإنساني. ويجب على الحكومة الإسرائيلية، في سياق قيامها بنشاطها العسكري، أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان سلامة وأمن السكان المدنيين والأعيان المدنية.

وثالثاً، أسفرت الأعمال العدائية التي استمرت 11 يوماً في أيار/مايو 2021 عن مقتل أكثر من 260 فلسطينياً - من بينهم 66 طفلاً - و 13 شخصاً في إسرائيل، من بينهم أطفال. وقد تسببت هذه الأزمة الإنسانية في حدوث أضرار وخسائر أثرت على البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية والمالية، وأدت إلى تفاقم الصدمات السابقة، وأثر ذلك على الأطفال بصفة خاصة. وتكرر كوستاريكا التأكيد على الحاجة إلى تعزيز وقف إطلاق النار من أجل السماح بدخول المساعدات الإنسانية المستمرة دون عوائق، على نحو يساعد على استقرار الحالة في غزة. ونشيد أيضاً بالدور الهام الذي اضطلعت به الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، ومصر، وقطر، وجهات شريكة دولية أخرى في هذا الصدد.

والحالة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية هي حالة غير قابلة للاستدامة بالشكل الذي هي عليه؛ فيتعين على المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين تعديل مواقفهم بسرعة. ولا يمكن أن يكون الاستنزاف هو الحل لتسوية هذه الحالة: بل هي حالة تستدعي حواراً حاسماً ومنضبطاً ومباشراً. وقد تكون زيادة العنف مناسبة لتحقيق مآرب سياسية، لكنها لا تغيد أحداً على المدى الطويل. وندعو كلا الطرفين، بدعم من المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى استئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 ووفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بيدرو لويس بيدروسو كويستا

[الأصل: بالإنكليزية]

نحن نؤيد البيانين المقدمين من أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومن الممثل الدائم للسنگال، بصفته رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ونعرب مجددا عن قلقنا العميق من تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على بلدان الشرق الأوسط. فعلى وجه الخصوص، لا يزال الوضع الاجتماعي - الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني يزداد سوءا. وتتطلب مواجهة الجائحة اتخاذ إجراءات مشتركة تعطي الأولوية للتعاون والتضامن، لا للخلافات السياسية.

ومن دواعي الأسف أنه، في خضم هذا السيناريو المعقد، يستمر عدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء لوضع حد للعدوان العسكري الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفقا لقراره 2334 (2016).

ونؤكد من جديد الإدانة الشديدة للقصف العشوائي بالقنابل الذي استهدفت به دولة إسرائيل السكان الفلسطينيين في غزة في أيار/مايو الماضي، وأسفر عن خسائر في الأرواح بالمئات وخسائر مادية جسيمة.

وتشكل هذه الاعتداءات انتهاكا خطيرا وصارخا آخر لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من جانب إسرائيل التي تواصل الاحتلال وتعزز سياساتها المتعلقة بالضم وتزيد من ممارساتها وتدابيرها الاستعمارية غير القانونية، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الهدم العقابية، والتشريد القسري لمئات المدنيين، والحصار المفروض على قطاع غزة، وخطط ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وهذه الأعمال المشينة التي تقوم بها إسرائيل تعتمد على تواطؤ الولايات المتحدة وعلى الإفلات من العقاب الذي يضمنه ذلك البلد من خلال عرقلة حكومته عمل مجلس الأمن. وندعو هذه الهيئة مرة أخرى إلى الوفاء بمسؤوليتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين والمطالبة بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية فورا، إلى جانب الامتنال للقرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونؤكد دعمنا غير المشروط لمساعي إيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، على نحو يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، مع ضمان حق العودة للاجئين.

ونعرب عن تضامننا الثابت مع الشعب الفلسطيني وحكومته. ونؤيد انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها دولة كاملة العضوية ونؤيد دعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

وتشكل الإجراءات العدوانية الانفرادية وغير المبررة التي تتخذها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط اعتداء صارخا على المصالح المشروعة للدول العربية والإسلامية وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة.

ونكرر رفضنا لما يسمى "صفقة القرن" التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة، والتي تتجاهل حل الدولتين الذي أيدته تاريخياً الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية.

وإن القرار الانفرادي الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في تلك المدينة دون احترام لمركزها التاريخي، وبالإعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري، يشكل انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن تقوم الحكومة الحالية بإلغاء هذين القرارين اللذين لا يساعدان على الإطلاق في التوصل إلى حل تفاوضي، بل يجعلانه أبعد منالاً.

ونطالب مرة أخرى بانسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

ونؤيد السعي إلى إيجاد حل سلمي تفاوضي للحالة المفروضة على سورية دون تدخل أجنبي وفي احترام كامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لتنفيذ "قانون قيصر" الذي يعوق إعادة إعمار ذلك البلد، ولا سيما في ظل الظروف المعقدة التي تفرضها جائحة كوفيد-19.

ونؤكد دعمنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ورفضنا لانسحاب الولايات المتحدة من هذه الخطة.

ونطالب بوضع حد بشكل فوري وغير مشروط للتدابير القسرية الانفرادية التعسفية وغير القانونية المفروضة على دول ذات سيادة، والتي تنتهك حقوق الإنسان لشعوبها والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتي تولد صعوبات إضافية في السياق الحالي لمواجهة الجائحة.

ونكرر الإعراب عن دعمنا لدعوة الأمين العام العاجلة إلى وضع حد للنزاعات المسلحة والأعمال العدائية والحروب والقيام عوضاً عن ذلك بتهيئة الفرص للدبلوماسية والتعاون، الأمر الذي سيمكننا من مواجهة هذه الجائحة المدمرة معاً. وبظل الحق في السلام أولوية أساسية.

ومن واجب جميع الدول، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن تدعم تعددية الأطراف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام المساواة في السيادة بين الدول واستقلالها السياسي ووحدةها وسلامتها الإقليمية؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ وتسوية المنازعات بالطرق السلمية؛ والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية.

المرفق السابع

بيان البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

أود أولاً أن أهنيء فرنسا على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه 2021. ونكرر تأكيد البيانين اللذين أدلينا بهما في 22 نيسان/أبريل و 16 أيار/مايو في المناقشتين المفتوحتين بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

ونعرب عن قلقنا من تصعيد العنف الذي شهدته الأشهر الأخيرة في هذه المنطقة، في وقت ندعو فيه الأطراف إلى بذل جهود ثنائية وجماعية تهدف إلى إجراء مفاوضات ذات مصداقية، من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير.

وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تتواصل عمليات الهدم بمستويات مقلقة. وشملت الممتلكات التي هُدمت المنازل ومآوى الحيوانات والمراحيض والألواح الشمسية التي تعتبر أساسية لسبل عيش ورفاه وكرامة أفراد المجتمع الذين تكبدوا مزيداً من الأضرار الجسيمة بسبب خطر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، دُمر 456 من المنشآت الفلسطينية، وأدى ذلك إلى تشريد 644 شخصاً. وإذا استمرت الوتيرة الحالية، ستتجاوز عمليات الهدم والتشريد الإحصاءات المسجلة في العام الماضي (تدمير 854 من المنشآت، وتشريد 1 001 شخص). وتعرب إكوادور عن قلقها بشأن الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومن الضروري الامتناع عن إلحاق أي ضرر بالسكان المدنيين، ويجب احترام حياة الناس وسلامتهم، وفقاً للالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي الإنساني.

ونحن نعتبر الأعمال العدائية التي وقعت بين الطرفين وأدت إلى الدمار وإزهاق الأرواح أعمالاً غير مقبولة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بدولتين ملزمتين بالامتثال لقواعد القانون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، نعرب عن قلقنا العميق إزاء إجراءات الضم التي تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وتؤثر أيضاً بشكل خطير على إمكانية تحقيق حل الدولتين وتقوض فرص استئناف المفاوضات.

وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي أن يرفض أي نوع من سياسات الاستيطان غير القانونية، ولا سيما عمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية، بما في ذلك البنى التحتية للمياه والصرف الصحي والمساعدة الإنسانية، في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية.

ولا تزال جائحة كوفيد-19 تمثل مشكلة كبرى في الأرض الفلسطينية، أخذاً في الاعتبار أن 3 800 شخص قد توفوا في فلسطين منذ بدء تفشي الجائحة. ونوجه نداء إلى المجتمع الدولي من أجل تعزيز مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي (كوفاكس) والمبادرات الأخرى التي تعزز وتُعظم حملة التلقيح الوطنية في غزة والضفة الغربية.

ونرى أنه من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده من أجل تيسير تمكين الطرفين من الرجوع إلى الطاولة لإجراء مفاوضات مجدية، بهدف التوصل إلى حل سياسي نهائي وعادل للطرفين، على أساس حل الدولتين.

وأخيراً، ينبغي أن يضمن مجلس الأمن التنفيذ الفعال لقراره 2532 (2020)، الذي يوافق شهر تموز/يوليه الذكرى السنوية الأولى لاعتماده، والقرار 2565 (2021)، وكلاهما يطالبان بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم.

المرفق الثامن

بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر أيار/مايو الماضي تصعيداً خطيراً على خلفية التوترات التي شهدتها مدينة القدس المحتلة من جراء محاولات طرد بعض العائلات الفلسطينية في كل من الشيخ جراح وسلوان، فضلاً عن التوترات التي ترتبت على محاولات بعض الجماعات اليهودية المتشددة اقتحام المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، مما أدى إلى تصعيد خطير في الموقف، أخذاً في الاعتبار استمرار الممارسات الإسرائيلية الأخرى المرتبطة بمصادرة الأراضي وهدم المنازل وبناء المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بالإضافة إلى استمرار اعتداءات المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين العزل من أبناء الضفة الغربية.

ولقد أدت تلك التوترات والتصعيد الخطير في الموقف لامتداد الاشتباكات والتوترات إلى داخل إسرائيل، بجانب الاشتباكات والأعمال المسلحة التي نشبت بين فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وإسرائيل، مما أسفر عن سقوط العشرات من المدنيين وإصابة آخرين من جراء تلك الاشتباكات، وهو ما حدا بمصر للتدخل لاحتواء الموقف بالتعاون مع العديد من الشركاء الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة حتى تسنى التوصل لوقف إطلاق النار، حيث تعمل مصر حالياً بالتعاون مع مختلف الشركاء على تثبيت وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى تأكيد ضرورة وقف أي إجراءات أحادية من شأنها إشعال الموقف مرة أخرى، وأهمية احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشرقية في ظل الوصاية الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة.

ولم تكتف مصر بتلك الجهود فحسب، فقد عملت على مواجهة الوضع في قطاع غزة من منظور أوسع من خلال الدعوة لأهمية بدء عملية إعادة إعمار شاملة للقطاع والإعلان عن تخصيص 500 مليون دولار لعملية إعادة الإعمار بمشاركة الشركات المصرية العاملة في هذا المجال، بالإضافة إلى ما قدمته مصر وما زالت تقدمه من مساعدات إنسانية خلال التصعيد الأخير وفي أعقابها للعمل على احتواء جائحة كورونا في قطاع غزة، بجانب تسهيل إدخال المساعدات الإنسانية المقدمة من جانب العديد من الدول الصديقة والشقيقة للشعب الفلسطيني.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها مصر بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين لتثبيت وقف إطلاق النار، إلا أننا فوجئنا بسماع إسرائيل بدخول ما يزيد عن ألف مستوطن لباحات المسجد الأقصى المبارك يوم 18 تموز/يوليه الجاري في وسط احتفالات الأخوة الفلسطينيين والعالم الإسلامي بوقفة عرفات وعيد الأضحي المبارك، الأمر الذي مثل استفزازاً لمشاعر المسلمين خلال تلك الأيام المقدسة، وكان بمثابة تكرار لذات الانتهاكات التي قادت إلى التصعيد الأخير في شهر أيار/مايو الماضي، الأمر الذي نرى أن من شأنه التأثير سلباً على استقرار الأوضاع في الأرض المحتلة والعودة للتصعيد مرة أخرى.

وإزاء تلك الانتهاكات من جانب إسرائيل، فقد عبرت مصر في بيان صادر عن وزارة الخارجية يوم 18 تموز/يوليه الجاري عن إدانتها لتجدد مثل تلك الانتهاكات للمسجد الأقصى المبارك من قبل متطرفين إسرائيليين تحت حماية قوات الاحتلال، ومحذرة من المساس بالمسجد الأقصى الذي يحظى بمكانة عظيمة لدى المسلمين في شتى أرجاء العالم. وفي هذا الإطار، يجب التذكير بأن الاشتباكات التي شهدتها التصعيد

الأخير في قطاع غزة ما بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل كانت بدايتها الاشتباكات التي وقعت في القدس الشرقية المحتلة ما بين المقدسيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي نتيجة الانتهاكات التي وقعت بالمسجد الأقصى المبارك.

وإن التعامل الصادق مع الأزمة الفلسطينية عقب مرور تلك العقود منذ إنشاء الأمم المتحدة وطرح القضية الفلسطينية على أجندتها لا يدع مجالاً للشك في أنه لا مفر من منح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وعلى رأسها الحق في تقرير المصير. فلقد عانى الشعب الفلسطيني على مدار عقود، أما أن الألوان له لكي يستريح من تلك المعاناة الممتدة على مدى عقود وتناقلتها الأجيال جيلاً بعد جيل.

وإن القضية الفلسطينية شتت أم أبينا تظل هي مفتاح الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والقضية المركزية للأمة العربية. ومن هذا المنطلق، فإننا نكرر الدعوة لكي ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة عبر استقلال الدولة الفلسطينية على خط الرابع من حزيران لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية طبقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها وعلى رأسها قرارات الأمم المتحدة خاصة القرار 2334 (2016) ومبادرة السلام العربية وحل الدولتين.

كما تدعو مصر للعمل على عقد اجتماع رفيع المستوى للرباعية الدولية من أجل التمهيد لعقد المؤتمر الدولي للسلام، بجانب العمل على بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتهديد المناخ الملائم لاستئناف المفاوضات، ووقف كافة الإجراءات الأحادية وعلى رأسها الاستيطان وعدم المساس بالوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس الشرقية.

هذا، وتحث مصر كافة الأطراف المانحة على أهمية تقديم الدعم اللازم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية من أجل مواجهة التداعيات الإنسانية للتصعيد الأخير، فضلاً عن مواجهة تداعيات جائحة كورونا-19. وفي هذا الإطار، تثن مصر الدعم المقدم من جانب الولايات المتحدة لوكالة الأونروا، وتحث كافة الدول المانحة على أن تحذو حذوها في ظل الاحتياجات الماسة للشعب الفلسطيني.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن مصر تؤيد نداءات التوصل لوقف شامل لإطلاق النار، بما في ذلك النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة، بما يمكن شعوب المنطقة من مواجهة التحديات الجسيمة التي فرضتها ظروف الجائحة الحالية ويمهد لبدء عمليات سياسية شاملة تستند للمرجعيات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتسوية نزاعات المنطقة التي طال أمدها، على أن تضمن الأمم المتحدة أن تكون جهود التسوية السلمية للأزمات في سوريا واليمن بقيادة شعوب تلك الدول دون تدخلات من أطراف خارجية، مع الحفاظ على سيادة واستقلال هذه الدول الشقيقة ووحدة وسلامة شعوبها وأراضيها.

كما تدعم مصر جهود الأمم المتحدة في كل من سوريا واليمن للعمل على دفع مسار التسوية السياسية والتوصل لوقف شامل لإطلاق النار بموجب المبادرات التي وضعتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتؤكد مصر ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بدور أكثر فاعلية نحو دفع جهود التسوية السياسية لتلك الأزمات وفرض وقف إطلاق النار ومكافحة الإرهاب والتنظيمات المسلحة غير المشروعة.

وتعرب مصر مجدداً عن قلقها البالغ إزاء استمرار عمليات الاستهداف المتبادل للسفن وتهديد حرية الملاحة الدولية، وتدين بأشد العبارات الهجمات الموجهة ضد المملكة العربية السعودية، وتساعد لجوء بعض الأطراف في المنطقة لاستخدام القوة خارج إطار الشرعية الدولية بمخالفة للقانون الدولي ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة بشكل يهدد السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي، إلى جانب استمرار ممارسات التدخل من جانب بعض دول الإقليم في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتغذية انقسامات طائفية توجع النزاعات، وهو ما يستدعي القيام بتحركات وجهود دولية منسقة وعاجلة نحو التهدئة وتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين دول الإقليم برعاية مجلس الأمن بهدف إرساء منظومة أمنية مستقرة ومستدامة تحقق الأمن المتكافئ والعدل لجميع الدول في الشرق الأوسط.

وتستمر مصر في دعم كافة جهود التسوية السياسية في ليبيا، والهادفة لاستعادة السلام والاستقرار وتحقيق الرخاء الذي يستحقه الشعب الليبي الشقيق، وتعيد التأكيد على ضرورة اضطلاع الليبيين أنفسهم بالمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد. وفي هذا الإطار، ترحب مصر بنتائج مؤتمر برلين الثاني، وتدعو إلى عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها في كانون الأول/ديسمبر 2021 دون تأخير، حتى يتمكن الشعب الليبي الشقيق من اختيار حكومته بنزاهة وحرية في هذا التاريخ الذي حددته خارطة الطريق.

كما تؤكد مصر على أهمية خروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا أياً ما كان توصيفها، وأن تتولى آلية مراقبة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون مراقبة مغادرة كافة تلك العناصر للأراضي الليبية دون مزيد من التأخير، فضلاً عن أهمية أن يضطلع مجلس الأمن بدوره في دعم ليبيا لاجتياز تلك المرحلة الفاصلة الحالية طبقاً لما عكسه البيان الرئاسي الصادر يوم 15 الجاري عن مجلس الأمن.

وإن تحقيق السلام العادل والشامل في منطقتنا لن يتأتى دون الالتزام الكامل بمقررات الشرعية الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة خاصة احترام السيادة والتكامل الإقليمي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فضلاً عن تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة خاصة في فلسطين والجولان السوري.

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، جمهورية مقدونيا الشمالية* والجبل الأسود* وألبانيا*، إضافة إلى جمهورية مولدوفا.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، على أساس حل الدولتين، وقوامه وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام وأمن واعتراف متبادل.

وما زال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق عميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط. فقد أدى التصعيد الأخير في غزة إلى وقوع وفيات وإصابات مؤسفة في صفوف المدنيين، وكان بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء. وقد أدان الاتحاد الأوروبي الهجمات الصاروخية العشوائية التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية على الأراضي الإسرائيلية، وأيد تأييدا تاما حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وأكد على وجوب ممارسة هذا الحق بطريقة متناسبة وفي إطار الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني.

ورحب الاتحاد الأوروبي بوقف إطلاق النار، وهو يدعو إلى تثبيته. ويرحب بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتخفيف بعض القيود المفروضة على غزة ويدعو إلى المزيد من رفع القيود للسماح بجهود إعادة الإعمار وتقديم الخدمات الأساسية، وكذلك وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. فلطالما كانت الحالة في قطاع غزة غير قابلة للاستدامة: والحل السياسي وحده هو الذي سينهي النزاع. وتظل إعادة خلق أفق سياسي يفضي إلى حل الدولتين، وهو ما يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنه لا بديل عنه، أمرا ذا أهمية قصوى.

ونتراجع إمكانية تحقيق حل الدولتين باستمرار بسبب الحقائق الجديدة على أرض الواقع. ويحث الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على البرهنة على التزامهما المعلن بحل الدولتين من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة، ويحضرهما على تقادي اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تهدد فرص التوصل إلى هذا الحل. وسوف يدعم الاتحاد الأوروبي الطرفين بنشاط لاستعادة الثقة وتهيئة مناخ من الاطمئنان لا بد منه للدخول في مفاوضات مجدية في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، رحب الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدد من البلدان، هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه التطورات تمثل إسهاما إيجابيا في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وإن الحفاظ على إمكانية تحقيق حل الدولتين يقع في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي وسيظل مسألة ذات أولوية.

* ما زال كل من جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا جزءا من عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

والمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ومعارضة الاتحاد الأوروبي لسياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك في القدس الشرقية، لا تخفى على أحد. إن أعمالاً مثل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام 1967؛ وعمليات الهدم والمصادرة، بما في ذلك هدم ومصادرة المشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي؛ وعمليات الإخلاء، والنقل القسري، بما في ذلك النقل القسري للبدو؛ والبؤر الاستيطانية غير القانونية؛ وعنف المستوطنين؛ والقيود المفروضة على التنقل والوصول، لن تؤدي إلا إلى التصعيد في بيئة متوترة بالفعل. وسيكون من المهم عدم المضي قدماً في أي عمليات إخلاء مزمعة. ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة احتراماً كاملاً، ويذكر الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد بأهمية الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس. وسيواصل الاتحاد الأوروبي عن كثب رصد التطورات في الميدان وآثارها الأوسع نطاقاً، وهو يظل مستعداً لاتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية فرص تحقيق حل الدولتين.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء إغلاق نقاط العبور وفتحها بالكامل، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. فمن غير المقبول القيام بإطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة وغير ذلك من الهجمات التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة. ويجب على جميع الجهات المعنية الالتزام باللاعنف والسلام.

وقرار تأجيل الانتخابات الفلسطينية المزمع إجراؤها، بما في ذلك الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً إجراؤها في الأصل في 22 أيار/مايو، مخيب للآمال إلى حد كبير. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي باستمرار عن تأييده لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية لصالح جميع الفلسطينيين. ونحن نؤمن بإيماناً راسخاً بأن وجود مؤسسات ديمقراطية فلسطينية قوية وشاملة للجميع وخاضعة للمساءلة تؤدي مهامها وتقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان لا غنى عنه للشعب الفلسطيني، وللشرعية الديمقراطية، ولحل الدولتين في نهاية المطاف. ونشجع بشدة جميع الأطراف الفلسطينية الفاعلة على استئناف الجهود للاستفادة من المحادثات الناجحة التي أجريت بين الفصائل خلال الأشهر الأخيرة، والالتزام بالاتفاقات السابقة، ونبذ العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. وينبغي تحديد موعد جديد للانتخابات دون تأخير. ونكرر تأكيد دعوتنا السلطات الإسرائيلية إلى تيسير إجراء الانتخابات في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. ويظل الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع جميع الجهات المعنية لتسهيل مراقبة الاتحاد الأوروبي لأي عملية انتخابية. ويجب السماح لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية والجهات الفاعلة الفلسطينية بالاضطلاع بمهمتها الحيوية دون عرقلة أو مضايقة أو ترهيب. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالصدمة والحزن لوفاة الناشط نزار بنات بعد اعتقاله على أيدي قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وندعو إلى إجراء تحقيق كامل ومستقل في وفاته ومحاسبة المسؤولين عنها. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى التقيد بالحق الأساسي في حرية التعبير في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن تقديره العميق والصديق للعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وموظفيها المتقنين الذين يعملون في سياق ينطوي على صعوبات وتحديات بالغة. فالأونروا جهة أساسية معنية بتوفير الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهي قوة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل

ومنصف ومتفق عليه وواقعي لمسألة اللاجئين وفقا للقانون الدولي، تظل الأونروا بالغة الأهمية في توفير الحماية الضرورية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وسنواصل دعمها في جميع ميادين عملياتها، بما في ذلك في القدس الشرقية. ويذكر الاتحاد الأوروبي بأنه قدّم، هو ودوله الأعضاء، 75 في المائة من تمويل الأونروا العام الماضي؛ وهو يرحب بالدعم المالي الإضافي المقدم من المانحين الآخرين والجدد، بما في ذلك الالتزام المجدّد من جانب الولايات المتحدة، ويدعو جميع الشركاء، بما في ذلك دول الخليج العربية، إلى زيادة مساهماتها للأونروا.

واستشرافا للمستقبل، نحتاج إلى استكشاف سبل إعادة التفاعل المجدي بين الطرفين، ووضع تدابير لبناء الثقة، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد العاديين، وفتح الطريق نحو إمكانية إعادة إطلاق عملية السلام، ونحن على استعداد للتعاون مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الصعيد الثنائي، فضلا عن دعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء عملية سياسية مجدية.

وسيجدد الاتحاد الأوروبي تعاونه مع الشركاء الدوليين الرئيسيين، بما في ذلك الولايات المتحدة وشركاء آخرون في المنطقة، وكذلك مع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط بعد تنشيطها. أود أن أنقل إلى الحالة في سورية.

يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن قراره 2585 (2021) بالإجماع في 9 تموز/يوليه 2021، وهو ما يشكل خلال الاثني عشر شهرا القادمة تخفيفا كبيرا لأزمة ملايين السوريين الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية المقدمة من خلال هذه الآلية من أجل بقائهم. ومازال تجديد قرار مجلس الأمن بشأن تقديم المساعدة عبر الحدود أمرا حيويا، وإن لم يكن كافيا بأي حال من الأحوال، ما دام لا يوجد بديل كاف لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمتزايدة في شمال غرب سورية.

فبعد مرور عقد على نشوب النزاع، لم يتم التوصل بعد إلى حل سياسي. ومازال للنزاع والعنف وعدم الاستقرار في سورية تداعيات شديدة على استقرار المنطقة بأسرها، مما يؤدي إلى معاناة إنسانية هائلة، حيث مازال ملايين السوريين مشردين أو يعيشون كلاجئين في بلدان أخرى.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بوحدة الدولة السورية وسيادتها وإقليميتها، ويذكر بأن أي حل مستدام للنزاع يتطلب انقلا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع وفقا لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 الذي تفاوضت الأطراف السورية بشأنه في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، مع مشاركة المرأة بشكل كامل ومتساو ومؤثر.

ولم تستوف الانتخابات التي جرت في سورية في 26 أيار/مايو أي معيار من معايير التصويت الديمقراطي الحقيقي، ولم تسهم في تسوية النزاع، ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه الانتخابات تقوض الجهود الرامية إلى إيجاد حل مستدام للنزاع السوري. ويجب ألا تجرى الانتخابات في سورية إلا في إطار عملية سياسية حقيقية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). ويجب أن تكون العملية السياسية شاملة تماما لضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع السوري في تشكيل الوحدة والمصالحة في البلد في المستقبل.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماما جهود المبعوث الخاص، غير بيدرسن، الرامية إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) في إطار نهج شامل، بما في ذلك بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين

وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، وبواصل تشجيع عمل اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويذكر الاتحاد الأوروبي بوجوب عقد اجتماع سادس في أقرب وقت ممكن، وهذه المرة على أساس فهم واضح لمنهجية العمل وأهدافه. ويصر الاتحاد الأوروبي على مشاركة جميع الأطراف بحسن نية، وخاصة النظام السوري، في عمل اللجنة الدستورية بهدف تحقيق تقدم ملموس على صعيد الإصلاح الدستوري.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام مقترحات المبعوث الخاص بيدرسن بشأن وضع صيغة سياسية جديدة واتباع نهج "التقدم خطوة بخطوة" للمضي قدماً في العملية السياسية.

ومازال الوضع غير آمن إلى حد كبير في شمال غرب سورية. فوقف إطلاق النار المتفق عليه في آذار/مارس 2020 هش ويجب التقيد به وتعزيزه، ويتعين حماية المدنيين في جميع الأوقات، ويجب أن تتوقف تماماً الهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المستشفيات.

وبواصل الاتحاد الأوروبي دعوة النظام السوري وحلفائه، بل وجميع أطراف النزاع، إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الوقف الدائم للغارات الجوية العشوائية وقصف المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي بقلق استمرار انعدام الأمن في شمال شرق سورية. فالعمل العسكري الذي يقوم به أي طرف في سورية يجعل الحياة اليومية للسكان المدنيين مخوفة بالمخاطر ولا يمكن تحملها. ويردد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى النداء الذي وجهته الأمم المتحدة ومجلس الأمن في عدد من المناسبات لتنفيذ وقف لإطلاق النار على صعيد البلد بأسره، تماشياً مع قراري المجلس 2254 (2015) و 2532 (2020).

إن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وطرف فاعل بالغ الأهمية في الأزمة السورية والمنطقة. فيجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية في شمال شرق سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وليس بالعمل العسكري، وفي إطار من الاحترام التام للقانون الدولي الإنساني.

وداخل سورية، مازالت انتهاكات القانون الدولي مستمرة، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات قانون حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها جميع الأطراف، ولاسيما النظام السوري وحلفاؤه.

وبواصل الاتحاد الأوروبي المطالبة بإنهاء القمع، وإطلاق سراح المعتقلين، والمشاركة المجدية من قبل النظام السوري وحلفائه في التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2254 (2015).

ويصر الاتحاد الأوروبي كذلك على ضرورة تعاون النظام السوري الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تعاونه معها فيما تجرّه من تحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع، ويعرب الاتحاد عن أسفه لاستمرار عدم تعاون النظام مع هذه المنظمة.

ويجب أن يحاسب جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعوته لضرورة إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي غياب سبل العدالة الدولية، تشكل الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب في إطار الولايات القضائية الوطنية حيثما أمكن، والجارية الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مساهمة هامة في تأمين العدالة.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية وعمل لجنة التحقيق. ونرحب بمبادرة هولندا، إلى جانب كندا، للاحتجاج بمسؤولية سورية عن انتهاكات حقوق الإنسان.

إن أزمة اللاجئين السوريين هي أكبر أزمة تشرد في العالم، حيث يوجد 5,6 ملايين لاجئ مسجل و 6,7 ملايين مشرد آخرين داخل سورية، مع عدم توافر الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة بما يتماشى مع المعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووفقا للقانون الدولي. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه لن يكون هناك ما يشجع اللاجئين والمشردين داخليا على العودة إلى أماكنهم الأصلية إلا بعد استيفاء تلك الشروط. لذا يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والتشرد بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من مغبة حدوث أي حالات تشرد أخرى في أي جزء من سورية، وكذلك من الاستغلال المحتمل لحالات التشرد هذه لأغراض تغيير التركيبة الاجتماعية والديمقراطية.

وتماشيا مع استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي لن يكون مستعدا للمساعدة في إعادة إعمار سورية إلا عندما يكون الانتقال السياسي المتكامل والحقيقي والشامل للجميع، في إطار قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وعملية جنيف، جاريا على قدم وساق.

واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى: إن الحل السياسي المتسم بالمصداقية والمستدام والشامل والقائم على التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام المستدام في سورية ويفتح الطريق أمام سورية لتصبح مرة أخرى البلد الموحد ذا السيادة والمزدهر والحر الذي نريد جميعا أن نراه. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم مكتب المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل.

المرفق العاشر

بيان القائم بالأعمال بالنيابة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد كورنيادي كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد إندونيسيا البيانين المقدمين من كل من حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وما زالت إندونيسيا تشعر بالقلق إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي لم تظهر تحسنا بعد. ونشجب استمرار إسرائيل في انتهاك المسجد الأقصى/الحرم الشريف، بما في ذلك الهجوم الأخير على المصلين.

وقد أشرنا في مناسبات عديدة إلى أن هذه الأعمال غير القانونية تمثل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وتشكل تهديدا للسلام.

- ومن شأنها أن تؤدي إلى بقاء فرص السلام حلما مراوفا.

ولذلك نود أن نكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى النهوض بمسؤوليته والعمل بحزم لمعالجة جوهر المشكلة وكفالة السلام والأمن الدوليين.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أعيد التأكيد على ثلاث نقاط.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يدعو إسرائيل إلى وقف أعمالها العدوانية واحترام القانون الدولي. فأعمال العدوان والاستفزازات والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل في انتهاك للقانون الدولي مستمرة بلا هوادة.

- وهي تشمل توسيع المستوطنات، ومصادرة وهدم منازل الفلسطينيين، والتهديد بطرد الأسر الفلسطينية.

- ويجب ألا يكون هذا هو الأمر الواقع.

ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يوقف هذه الأعمال غير القانونية التي تقوض آفاق السلام العادل.

وثانيا، يجب على مجلس الأمن توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين، وفقا للقانون الدولي.

ولمعالجة الأسباب الجذرية ومنع ارتكاب الفظائع في المستقبل، يجب علينا أيضا أن نضع حداً لحالة الإفلات من العقاب لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وترحب إندونيسيا بقرار مجلس حقوق الإنسان التحقيق في الانتهاكات الممنهجة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

وثالثا، يتعين على مجلس الأمن أن يدعم عملية السلام المتوقفة وأن يعيد تنشيطها بهمة استنادا إلى حل الدولتين، وتماشيا مع المعايير المتفق عليها دوليا.

- وهذا أمر بالغ الأهمية من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

- وختاماً، تودّ إندونيسيا أن تؤكد من جديد أن زمن الاكتفاء بالأقوال قد ولى منذ وقت طويل.
- ونتوقع من هذه الهيئة الموقرة أن تتحمل مسؤوليتها.
 - ويجب بحث اتخاذ خطوات ملموسة لضمان سلامة الشعب الفلسطيني والحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة.
 - وفي الوقت نفسه، يجب أن نحترس من الأعمال التي من شأنها تقويض المستقبل السلمي.
 - وتظل إندونيسيا ملتزمة تجاه فلسطين شعباً ودولة.
 - ونحن على استعداد لدعم الشعب الفلسطيني وكل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

المرفق الحادي عشر

بيان القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، زهرة إرشادي

[الأصل: بالإنكليزية]

منذ المناقشة الفصلية المفتوحة السابقة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، تفاقمّت الحالة في فلسطين بشكل كبير بسبب السياسات غير المشروعة والممارسات الهمجية للنظام الإسرائيلي، بما في ذلك تدنيس الحرم الشريف، وأعمال مصادرة وهدم منازل الفلسطينيين والاستيلاء عليها، فضلاً عن قتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على يد قوات الاحتلال.

فعلى سبيل المثال، قامت القوات الإسرائيلية في حرب واحدة فقط، هي حربها الوحشية الشاملة على غزة التي استمرت 11 يوماً في أيار/مايو 2021، بقتل 256 فلسطينياً، بينهم 66 طفلاً و 40 امرأة. ويشمل ذلك 13 فرداً من أسرة ممتدة واحدة قتلوا ودفنوا تحت أنقاض منزلهم – وكان كثير منهم أطفالاً لم يتجاوز عمر أحدهم ستة أشهر.

ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصيب أيضاً ما يقرب من 2 000 فلسطيني خلال الهجمات التي شنت على غزة، كان من بينهم "أكثر من 600 طفل و 400 امرأة، وربما يعاني بعضهم من إعاقة طويلة الأمد تتطلب إعادة التأهيل".

والى جانب ذلك، ووفقاً لما ذكره الأمين العام، ففي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021، "قتلت القوات العسكرية والأمنية الإسرائيلية 21 فلسطينياً، من بينهم 6 فتيان، وأصابت 1 662 فلسطينياً آخرين بجروح، منهم 185 طفلاً (7 فتيات و 178 فتى) و 21 امرأة".

وبواصل النظام الإسرائيلي أيضاً ارتكاب أكثر الانتهاكات منهجية وفظاعة لحقوق الطفل. ووفقاً للتقرير السنوي للأمين العام، تحققت الأمم المتحدة في عام 2020 من 1 031 حالة لانتهاكات جسيمة ارتكبت ضد 340 طفلاً فلسطينياً، منهم 11 طفلاً قتلوا و 324 شوهوا، وشملت الانتهاكات احتجاز 361 طفلاً.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر الأمين العام، ففي الفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021، "احتُجز 4 450 فلسطينياً باعتبارهم 'سجناء أمنيين' في السجون الإسرائيلية، وكان من بينهم 140 طفلاً و 37 امرأة و 10 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني". وفي عمل همجي وقع في 8 تموز/يوليه 2021، أطلقت القوات الإسرائيلية متفجرات، أدت إلى تدمير منزل أسرة السجين الفلسطيني منتصر شلبي.

وعلاوة على ذلك، كان من بين الأعمال غير المشروعة والوحشية التي قام بها النظام الإسرائيلي مصادرة وهدم منازل الفلسطينيين. ووفقاً لما أفاد به الأمين العام، ففي الفترة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2021، "قامت السلطات الإسرائيلية بهدم 1 015 مبنى مملوكاً لفلسطينيين ... وازدادت عمليات الهدم بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال شهر رمضان في عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019". وأسفرت هذه التدابير عن "تشريد 1 255 فلسطينياً، معظمهم من النساء (296) والأطفال

(666، بمن فيهم 305 فتيات). وفي 7 تموز/يوليه 2021، هدم النظام الإسرائيلي بالكامل قرية حمصة الفوقة الفلسطينية للمرة الخامسة.

وخلال هجومه الذي استمر 11 يوما على غزة في أيار/مايو 2021، دمر النظام الإسرائيلي أكثر من 300 وحدة سكنية. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تضرر بدرجة ما نحو 16 250 وحدة سكنية، إلى جانب العديد من المرافق ومنشآت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، و 58 منشأة تعليمية، وتسعة مستشفيات، و 19 مركزا للرعاية الصحية الأولية".

وبالمثل، يجب ألا يغيب عن بالنا ونحن بمعرض الإشارة إلى وحشية النظام الإسرائيلي ذلك الحصار المفروض على غزة منذ عام 2007، والذي، وفقا لما ذكره الأمين العام، "مازال يقيد بشدة حركة الأشخاص والبضائع إلى غزة ومنها، وقد أثر على جميع جوانب حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حرية التنقل، والحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء". ووفقا لما أفاد به تقرير للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، أدى ذلك الحصار، من خلال تقويضه جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأسباب استمرارها، إلى "تحويل غزة من مجتمع منخفض الدخل له روابط تصديرية متواضعة وإن كانت متزايدة بالاقتصاد الإقليمي والدولي لتصبح غيتو فقيرا يعاني من اقتصاد مهلهل ونظام خدمات اجتماعية منهار".

وكما ذكر الأمين العام بوضوح في مذكرته بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، قد يصل الحصار "إلى حد العقاب الجماعي المحظور بموجب القانون الدولي". ومع ذلك، يواصل النظام الإسرائيلي من حين لآخر ضرب قطاع غزة.

وهذا بالطبع ليس سوى غيض من فيض الجرائم اللاإنسانية والممارسات غير القانونية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، والتي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تنطبق عليها المسؤولية الدولية للنظام الإسرائيلي، الذي يجب بالتالي تقديم مسؤوليه إلى العدالة بسبب ارتكابهم هذه الجرائم البشعة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن نشير أيضا إلى استمرار النظام الإسرائيلي في اتخاذ تدابير لزراعة الاستقرار والنزوح إلى المغامرة العسكرية في المنطقة، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك استمرار احتلال الجولان السوري وأجزاء من لبنان، فضلا عن الانتهاك الممنهج لسيادة هذين البلدين بما يخالف القانون الدولي، ولا سيما المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة.

ويشهد تاريخ البشرية على أن الأعمال غير المشروعة تتكرر عندما تمر دون عقاب. ولذلك، يرتكب النظام الإسرائيلي جميع هذه الجرائم دون أدنى عقاب، لأن مجلس الأمن ظل يغض الطرف تماما طوال أكثر من سبعة عقود عن جميع الأعمال غير القانونية التي ارتكبها ذلك النظام، كما أن تقاعس المجلس المطلق الذي لا يغتفر على مدى عقود قد شجع ذلك النظام بشدة على ارتكاب المزيد من الجرائم بمزيد من الوحشية.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن صمت مجلس الأمن وتقاعسه طوال هذه العقود إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة للسلام التي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين مرء هو أن الولايات المتحدة ظلت تحمي النظام الإسرائيلي بصورة ممنهجة من أي إجراء قد يتخذه المجلس، ومن الأمثلة على ذلك

استخدام حق النقض 44 مرة لمنع اعتماد مشاريع قرارات لمجلس الأمن ضد إسرائيل؛ وهو ما لم يسبق له مثيل في تاريخ المجلس. وآخر مثال على هذه التدابير هو ما قامت به الولايات المتحدة، في أيار/مايو 2021، من منع لمجلس الأمن من إصدار ولو حتى بيان صحفي بسيط يدعو إلى إنهاء قصف إسرائيل لغزة.

وهذا الدعم الثابت لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة يتعارض مع الحقوق المتأصلة للفلسطينيين المضطهدين، بما في ذلك حقهم في الحياة، وفي الكرامة، وفي التحرر، وفي الدفاع عن النفس، وفي تقرير المصير، وفي إقامة دولتهم المستقلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يضع حداً على الفور لهذا الاتجاه غير المبرر وغير المقبول وأن يجبر النظام الإسرائيلي على وقف جميع جرائمه ضد الفلسطينيين فوراً وبشكل كامل؛ ورفع الحصار غير القانوني واللاإنساني المفروض على قطاع غزة؛ وإنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتل وأجزاء من لبنان، ويجب عليه أن يحاسب ذلك النظام على ارتكاب أخطر الجرائم الدولية خلال ما يزيد عن عدة عقود.

وإذ تدين جمهورية إيران الإسلامية، بأشد العبارات الممكنة، جميع الجرائم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، فإنها تكرر تأكيد دعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة والإعمال الكامل لجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقه الأصيل في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في جميع أنحاء فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

وفي الختام، أود أن أذكر بالذكرى التاسعة والثلاثين لاختطاف ثلاثة من أفراد سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت وصحفي إيراني، الذين اختطفوا في تموز/يوليه 1982 أثناء احتلال النظام الإسرائيلي بيروت. وتشير تقارير إخبارية ودلائل متعددة إلى أن الإيرانيين المذكورين سلموا إلى القوات العسكرية الإسرائيلية فور توقيفهم واحتجازهم في شمال بيروت، الذي كان آنذاك خاضعاً للاحتلال من قبل النظام الإسرائيلي. وهناك أيضاً أدلة متعددة، منها تأكيدات صدرت عن أشخاص كانوا في السجون الإسرائيلية ثم أطلق سراحهم أو قاموا بزيارة هذه السجون، تشير إلى أن المختطفين ما زالوا أحياء وأسرى لدى النظام الإسرائيلي. ونشدد على مسؤولية الأمم المتحدة عن التصدي على النحو الواجب لهذا العمل الإجرامي، فضلاً عن مساعدتها في إعادة الدبلوماسيين والصحفي المختطفين إلى إيران.

وأخيراً، لعب ممثل النظام الإسرائيلي مرة أخرى دور الضحية في بيانه اليوم، ووجه أصابع الاتهام نحو الآخرين في المنطقة والعالم لصرف الانتباه عن الجرائم الوحشية التي يواصل النظام ارتكابها. وبدلاً من اقتراح التصدي للتحديات التي يشكلها الآخرون، يجب على النظام الإسرائيلي أن يوقف القتل وسفك الدماء وأن يكف عن توسيع نطاق أنشطته الإرهابية ليشمل المنطقة بأكملها. إن اتهامات إسرائيل بشأن برنامج إيران النووي السلمي عبثية تماماً ومفتقرة إلى الوجهة ولا أساس لها من الصحة، وهدفها هو صرف الأنظار عن الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية التي يملكها هذا النظام على المنطقة وخارجها. ولإزالة هذا الخطر، يجب على المجتمع الدولي أن يجبر ذلك النظام على التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطته ومنشآته النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما الاتهامات الأخرى التي أطلقها ممثل النظام الإسرائيلي فهي مجرد تلفيق وتضليل أيضاً.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، أوسوغا تاكيشي

[الأصل: بالإنكليزية]

بادئ ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان بدعم حل الدولتين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

لقد أعاقَت أعمال العنف المدمرة التي تم تبادلها بين إسرائيل ومقاتلين فلسطينيين في أيار/مايو آفاق بناء الثقة بين الطرفين وإحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أحدث وقف إطلاق النار الذي أعلنه الطرفان شيئا من تخفيف حدة الأزمة، وترحب اليابان بجهود الوساطة التي تبذلها البلدان المعنية، بما في ذلك الولايات المتحدة ومصر. غير أن الحالة على أرض الواقع مازالت تبعث على القلق، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية وتدمير السلطات الإسرائيلية للمنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، فضلا عن الأعمال العدائية التي يقوم بها كل من المقاتلين الفلسطينيين في غزة وجيش الدفاع الإسرائيلي. فهذه الأعمال تعرض وقف إطلاق النار للخطر ويمكن أن تؤدي إلى إعادة التصعيد. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى وقف أي نشاط من شأنه أن يعوق إحراز تقدم نحو تحقيق السلام الكامل في الشرق الأوسط. وتؤكد اليابان مجددا أيضا أن الحل لا يمكن أبدا أن يتحقق عن طريق العنف، وإنما السبيل الوحيد لتحقيقه هو المفاوضات وبذل الجهود الرامية إلى بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين.

ومازال تردّي الحالة الإنسانية مستمرا في غزة نتيجة للتصعيد الذي شهده شهر أيار/مايو. وكانت اليابان قد قررت في حزيران/يونيه تقديم معونة في شكل منحة عاجلة بقيمة 10 ملايين دولار لقطاع غزة، وهي ملتزمة بأداء دور نشط في تقديم الدعم لجهود إعادة الإعمار. وبينما ترحب اليابان بالجهود الدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة منذ التصعيد، ولاسيما الجهود التي تبذلها مصر، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة للدعاءات التي وجهها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتقديم المزيد من الدعم للمتضررين في غزة، وتشجع إسرائيل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية الكافية إلى غزة عبر معبري كرم أبو سالم وإيريتز.

وعلى نطاق أوسع، ما فتئت اليابان تقدم مساعدات متعددة الأوجه لتلبية الاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين وتعزيز الأمن البشري. ولمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قررت اليابان توفير معدات سلسلة أجهزة التبريد ومساعدات ذات صلة تبلغ قيمتها ما يقرب من 8,1 ملايين دولار. وتضمن اليابان شراكاتها الطويلة الأمد مع الأونروا، وهي قد سَدَدَت بالفعل 32 مليون دولار أمريكي هذا العام للوكالة.

وعلاوة على ذلك، أخذت اليابان زمام المبادرة في مبادرتين هامتين هما ممر السلام والرخاء ومؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين، وذلك بهدف دعم الحوار السياسي بين الأطراف المعنية، وجهود بناء الدولة الفلسطينية، وبناء الثقة بين الجانبين.

ومنذ آخر مناقشة مفتوحة للمجلس في نيسان/أبريل، شهدنا تطورات هامة على الجبهة السياسية. وكتب رئيس وزراء اليابان، سوغا يوشيهيدي، في رسالة التهنئة التي وجهها إلى نفتالي بينيت لدى توليه

منصبه كرئيس وزراء إسرائيل في حزيران/يونيه، أن اليابان لن تدّخر جهداً لتحقيق حل الدولتين، وأقر بأن إحراز تقدم في عملية السلام له أهمية قصوى بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة.

ومن ناحية أخرى، نأسف لتأجيل سلسلة الانتخابات في فلسطين إلى آجال غير مسمّاة. واليابان مقتنعة بأن القادة المنتخبين ديمقراطياً من كلا الجانبين هم وحدهم الذين يملكون السلطة الشرعية اللازمة للدفع قدماً بالمفاوضات المباشرة الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. وتحت اليابان مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على التعاون لضمان النجاح في إجراء انتخابات فلسطينية بطريقة حرة ونزيهة وشاملة تشمل تصويت الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والقدس الشرقية. واليابان على استعداد للمساعدة في إجراء هذه الانتخابات.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة للأردن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

إن الوصول إلى عالم أكثر سلاماً لن يتحقق دون شرق أوسط مستقر، والاستقرار في الشرق الأوسط غير ممكن دون تحقيق السلام العادل والشامل الذي تتجسد بموجبه الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية على خط الرابع من حزيران عام 1967، على أساس حل الدولتين والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وإن تحقيق هذا الهدف يستدعي جهوداً أكبر لحماية العملية السلمية وحقوق شعوب المنطقة كلها في العيش بأمن وسلام. فالسلام العادل والدائم، المرتكز على القانون الدولي والذي يشكل حل الدولتين سبيله الوحيد هو خيار استراتيجي عربي، وضرورة إقليمية ودولية، وحق لكل شعوب المنطقة.

والوقت حاسم ويجب علينا التحرك الآن بكل إمكانياتنا من أجل ضمان إطلاق تحرك دولي فاعل يضمن حقوق الفلسطينيين المشروعة ويحمي المقدسات ويثبت المقدسين على أرضهم ويضمن التهدئة في كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويجب علينا الآن الانتقال من الموقف إلى الفعل وإيجاد أفق سياسي لإعادة الثقة بالعملية السلمية، وتحقيق التقدم اللازم للتوصل لحل الدولتين. فلا سلام دائم وشامل من دون إنهاء الصراع على أساس حل الدولتين والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية، التي لا تزال الطرح الأكثر شمولية لإنهاء الصراع وتلبية حق المنطقة وشعوبها بالسلام الحقيقي، الذي يتيح إمكانية توجيه كل الطاقات نحو تحقيق التنمية وبناء المستقبل الذي تملؤه الفرص والإنجازات، بدلاً من القهر والصراعات.

وإن حماية فرص التوصل لحل الدولتين، وبالتالي تحقيق السلام الشامل والدائم، تتطلب من إسرائيل وقف الإجراءات التشريعية التي تقوض هذا الحل. فالاستمرار في بناء المستوطنات وتوسعتها خرقاً للقانون الدولي، وتقويضاً لفرص تحقيق السلام، وكذلك يجب منع ترحيل المقدسين من منازلهم في حي الشيخ جراح وسلوان باعتباره جريمة حرب إن تم، ووقف الانتهاكات المستمرة في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف ومحيطه الذي يمثل خرقاً لالتزامات إسرائيل القانونية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، واستفزازاً يدفع باتجاه التصعيد.

ونُدين في هذا الصدد، استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وآخرها الخطوات الأحادية التي قامت بها الشرطة الإسرائيلية في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف دون احترام للشعائر الإسلامية أو حرمة المسجد من خلال التضييق على المصلين وموظفي إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية، والسماح بإدخال أعداد كبيرة من المتطرفين تحت حماية الشرطة الإسرائيلية. ونؤكد أن المملكة وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس التي يتولاها الوصي جلالة الملك عبدالله الثاني ستواصل دورها وجهودها لحماية ورعاية المقدسات والحفاظ على الوضع القائم التاريخي والقانوني فيها. ونؤكد أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 دونماً هو مكان عبادة خالص للمسلمين تشرف عليه بشكل حصري إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية.

وإن استمرار وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم خدماتها وفق تكليفها الأممي إلى حين التوصل لحل عادل ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين يضمن حقهم في العودة والتعويض وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة القرار 194 (د-3) المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948، وفي سياق حل شامل للصراع ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 على أساس حل الدولتين، ضرورة لا بُد منها وأمر لا غنى عنه. ويعكف الأردن والسويد، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، على التحضير لعقد مؤتمر للمانحين للوكالة خلال الفترة المقبلة، لحشد الدعم السياسي للوكالة وترجمته عملياً إلى دعم مالي مستدام لتمكين الوكالة من تنفيذ ولايتها.

ختاماً، يجب علينا التحرك لحماية فرص السلام وحق شعوب الشرق الأوسط فيه وإيجاد أفق سياسي يمكننا من الوصول لحل الصراع وتحقيق السلام الحقيقي.

بيان البعثة الدائمة للكويت لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يعقد مجلس الأمن اليوم جلسته المفتوحة ربع السنوية تحت بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، والمجتمع الدولي يواصل مساعيه للحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وفلسطين، وبذل الجهود لضمان توفير وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضررين من التصعيد الخطير الذي شهدته الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، عبر الجرائم والاعتداءات التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني.

ومع الأسف، وفي ظل كل تلك المساعي والجهود، وبالرغم من اتفاق وقف إطلاق النار، تستمر إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني ومواصلتها في تنفيذ مخططات لضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عرقلتها لتأخير وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة.

وإن هذه السياسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى أن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال عبر مواصلة أنشطتها وسياساتها غير القانونية، لا سيما في توسيع وبناء وإقامة الوحدات الاستيطانية وضم الأراضي في انتهاك صريح للقرار 2334 (2016).

ولقد أكدت التقارير الأممية الصادرة مؤخراً على ارتفاع عدد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بعد أن أعطت الحكومة الإسرائيلية الضوء الأخضر لبناء 540 وحدة سكنية جديدة في مستوطنات غير قانونية بالقدس الشرقية. وحذرت تلك التقارير من أن بناء تلك الوحدات السكنية سيؤدي إلى الربط بين مستوطنتين إسرائيليتين وفصل بيت لحم وجنوب الضفة الغربية عن القدس الشرقية. وإن مثل هذه القرارات لا تؤثر على فرص عودة المفاوضات فحسب، بل تسعى من خلالها إلى تهويد القدس وتساهم في تلاشي فرصة الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة وقابلة للحياة والاستمرار وذات سيادة مستقلة. وإن دولة الكويت تضم صوتها للمجتمع الدولي في إدانة تلك المخططات، وتؤكد على عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وإبطال أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها، وعلى ضرورة وضع حد للممارسات الإسرائيلية غير الشرعية ومطالبتها بتنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2334 (2016).

ومما يزيد من قلقنا أيضاً هو ما واكب منح السلطات الإسرائيلية الضوء الأخضر لبناء وحدات سكنية غير قانونية من أعمال عنف يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني الأعزل أمام مرأى ومسمع قوات الأمن الإسرائيلية، بالإضافة إلى الهتافات العنصرية ضد العرب والمسلمين وعمليات تدمير المباني والممتلكات الفلسطينية. ففي الأشهر الثلاثة الماضية تم تدمير 72 مبنى، مما أدى إلى نزوح قسري لـ 78 شخصاً من بينهم 47 طفلاً و 15 سيدة. وإن هذه الأفعال والسياسات تنتهك أبسط قوانين حقوق الإنسان والقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال احترام التزاماتها وصونها للممتلكات الخاصة في الأرض المحتلة، ولا يمكنها مصادرتها.

وإن المناخ السائد الذي يشجع على الإفلات من العقاب قد منح المستوطنين الإسرائيليين حرية أكبر في الاستيلاء على الأراضي والممتلكات وتشريد الأسر الفلسطينية من منازلهم، الأمر الذي بات يتطلب منا، أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الآليات الدولية والسياسية والقانونية، لضمان مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومحاسبتها على استمرار انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، المصانة بموجب القوانين الدولية ووقف عبث المستوطنين الإسرائيليين سواء في الاستيلاء أو في هدم الممتلكات الفلسطينية.

وختاماً، تجدد دولة الكويت تمسكها بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمم المتحدة والعربية والإسلامية وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، وإعادة التأكيد على تمسكنا بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي - الإسرائيلي وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية لعام 2002، بما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، آمال مدلي

[الأصل: بالإنكليزية]

أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة المجلس، وأن أشيد بالسيد السفير وبعيخته لعملهم النشط خلال هذا الشهر.

وأغتتم هذه الفرصة لأشكر إستونيا على حسن أدائها كرئيسة للمجلس خلال الشهر الماضي.

وبعد تسعة أشهر من حالة الجمود السياسي، يبدو أن لبنان يتجه نحو تشكيل حكومة، وهو أمر تشتد الحاجة إليه. فقد أسفرت المشاورات البرلمانية التي عقدت هذا الأسبوع عن تكليف رئيس الوزراء السابق نجيب ميقاتي بتشكيل هذه الحكومة.

وإن التحديات هائلة. فقد سبّبت الأزمة المالية للشعب اللبناني شحا في الكهرباء أو عدم توافرها بشكل يومي؛ وارتفاعاً فلكياً في معدلات التضخم والأسعار، مما أدى إلى فقدان الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المائة من قيمتها؛ ونقصاً في المياه والوقود والأدوية في وقت يشهد تجدد انتشار جائحة مرض فيروس (كوفيد-19). وتؤدي هجرة الكفاءات إلى حرمان لبنان من شبابه الذين يتكون البلد بسبب ما يعترهم من يأس ناجم عن الحالة وعن ارتفاع معدلات الفقر وانعدام المساواة للذين يغيّران طابع البلد. ويكفي أن نذكر البيانين الأخيرين الصادرين عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اللذين يفيدان بأن ملايين اللبنانيين معرضون لخطر فقدان إمكانية الحصول على المياه المأمونة، وأن غالبية الأسر في لبنان لم تعد قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأطفالها.

وإن تشكيل الحكومة هو الخطوة الأولى في طريق طويل نحو تنفيذ الإصلاحات الضرورية لمساعدة لبنان على الخروج من هذه الأزمة الراهية.

ومع قرب انتهاء الولاية السنوية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أعرب لبنان عن استعداده، على أعلى مستوى في البلد، لتمديد ولاية القوة دون تغييرات. فالقوة مازالت تقوم بدور هام لا غنى عنه في الحفاظ على الأمن والاستقرار في جنوب لبنان، بما يعود بالفائدة لا على الحدود الجنوبية فحسب، بل وعلى المنطقة أيضاً. لقد أصاب الوفد الفرنسي - في جلسة لمجلس الأمن عقدت في عام 2017 - عندما وصف القوة المؤقتة بأنها منفعة عامة إقليمية.

ونرحب في هذا الصدد بتجديد ميزانية القوة في 30 حزيران/يونيه، ونؤكد من جديد التزام الحكومة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) برمته.

وما زالت الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية مستمرة، لا سيما عن طريق الجو، مما يلحق الضرر بالقرى الواقعة على طول الحدود ويعرّض الطيران المدني لخطر وشيك. والانتهاكات موثقة جيداً في رسائل الشكاوى الموجهة إلى مجلس الأمن. ومرة أخرى، ندعو مجلس الأمن إلى إجبار إسرائيل على وقف انتهاكها للسيادة اللبنانية، والتوقف عن تعريض السلام والأمن في المنطقة للخطر، والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وغني عن القول إن الشعب الفلسطيني مازال يعيش اليوم تحت قهر السلطات الإسرائيلية، وما زال الاحتلال مستمرا بلا هوادة في تدمير منازل الفلسطينيين وإصدار الموافقات على مشاريع إقامة المستوطنات. وتسعى الموافقة الأخيرة على خطط الاستيطان إلى ربط القدس الشرقية ببقية الضفة الغربية. وأيا كانت الحكومة الموجودة في السلطة في إسرائيل، يظل تكثيف احتلال الأراضي الفلسطينية هو القاعدة. وهذا، إلى جانب الأنشطة الاستيطانية غير القانونية الأخرى، يهدد مستقبل الدولة الفلسطينية ويقضي على أي أمل في التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع.

ومن المؤسف أن سياسة الاكتفاء بالإدانة من جانب المجتمع الدولي مكنت السلطات الإسرائيلية على مر السنين، وأدت إلى خلق ثقافة الإفلات من العقاب وتكريسها.

وفي بيان صحفي صدر في 22 أيار/مايو 2021، كرّر أعضاء مجلس الأمن "تأكيد أهمية إحلال سلام شامل يستند إلى الرؤية المتمثلة في منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها". ويجب على مجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته وأن يتصرف بسرعة وحزم عملا بالتزامه، على أساس القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ويجب أن نتعلم من هجوم غزة، الذي وقع في أيار/مايو من هذا العام، أن القوة العسكرية والعنف لا يحلان المشكلة. بل على العكس من ذلك، فإنهما يؤديان إلى حلقة من العنف وتجدد المظالم. ولا يمكن للمنطقة أن تعيش في سلام وأمن إلا بمعالجة السبب الجذري لهذا الظلم الذي طال أمده، ألا وهو الاحتلال.

وأدت حالة الاحتلال الدائم، على مر السنين، إلى ما وصفته هيومن رايتس ووتش مؤخرا في تقرير لها بأنه "جرائم ضد الإنسانية تتمثل في الفصل العنصري والاضطهاد" ضد الفلسطينيين. وقد حذر وزير خارجية فرنسا من خطر نشوء حالة من "الفصل العنصري الطويل الأمد" في إسرائيل في حال عدم قيام دولة فلسطينية.

وقبل بضعة أيام، احتفلنا باليوم الدولي لنيلسون مانديلا، لإحياء ذكرى حياة وإرث رمز من رموز مناهضة الفصل العنصري، الذي صدرت عنه هذه الكلمات المعبرة: "إننا نعلم جيدا أن حريتنا هذه منقوصة بدون حرية الفلسطينيين".

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، سيد محمد هاسرين عبيد

[الأصل: بالإنكليزية]

أتوجه بالشكر للرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وتؤيد ماليزيا البيان المقدم من النيجر باسم منظمة التعاون الإسلامي والبيان المقدم من أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وعلى مدى أكثر من 70 عاما، أثر النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على المشهد في الشرق الأوسط، ومع ذلك فإنه يحظى باهتمام وتغطية "موسمين" فقط عندما تشتعل التوترات فينتبه المجتمع الدولي. ويجب ألا نسمح بأن يكون هذا هو الاتجاه السائد بينما تستمر المعاناة في الأراضي المحتلة بلا توقف. ويجب على مجلس الأمن، بوصفه الجهة القيّمة على صون السلام والأمن الدوليين، أن يواصل تكثيف الجهود لإيجاد حل نهائي للنزاع.

وترحب ماليزيا بوقف إطلاق النار في غزة في 21 أيار/مايو 2021 وتثني على جميع الأطراف، بما فيها مصر التي سهّلت وقف إطلاق النار. كما أصدرت ماليزيا، إلى جانب مصر وشركاء أقاليميين آخرين، بيانا مشتركا بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في 22 حزيران/يونيه 2021 دعت فيه جميع الدول الأعضاء والأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودها لتحقيق السلام في النزاعات التي تكون أطرافها فيها أو يكون لها نفوذ فيها من خلال المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة. كما تؤكد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، فضلا عن أوجه عدم المساواة والظلم والتمييز التي أدت إلى إطالة أمد بعض النزاعات والحروب. ويأمل وفدي أن تلقى هذه الرسالة الاهتمام الواجب من المجلس في سياق معالجة أطول النزاعات أمدا في العالم، مثل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وتدعو ماليزيا أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود إعادة الإعمار في غزة وتقديم مساعدات غوثية وإنسانية عاجلة لآلاف الجرحى والمشردين من جراء الهجوم الإسرائيلي.

وفي الوقت نفسه، يجب ألا تغيب معاناة الفلسطينيين التي طال أمدها عن بال المجتمع الدولي، وكذلك الحاجة الملحة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن نفهم الواقع المتمثل في أن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت نير احتلال وحشي وفي منطقة حصار قمعي؛ وأنهم يمنعون من ممارسة حقوقهم الأساسية بينما يجري توسيع المستوطنات غير القانونية. ومن المؤسف والجلي أن حدة السياسات الشرسة والمنطوية على فصل عنصري التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين قد أصبحت واقعا متفشيا بسبب عدم المساءلة من جانب المجتمع الدولي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، أبلغ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 مجلس حقوق الإنسان أن المستوطنات الإسرائيلية تمثل جريمة حرب. ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى وضع قائمة من تدابير المساءلة التي يجب أن تطبق على إسرائيل إذا استمرت في تحدي القانون الدولي، بما في ذلك إعادة النظر في الاتفاقات التجارية والاستثمارية والثقافية وإنهاء مبيعات الأسلحة مع إسرائيل.

ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لهذه الدعوة. فليس بوسعنا أن نجلس مكتوفي الأيدي، بل يجب أن نضع حدا لكل المؤامرات التي تحاك ضد الشعب الفلسطيني، والتي بات من الواضح أنها تنتهك

العديد من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني. ونكرر دعوة مجلس الأمن إلى الالتزام بواجباته وتنفيذ قراراته إزاء قضية فلسطين والعمل على وجه السرعة على التصدي لخطط الضم الإسرائيلية التي تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وما فتئت ماليزيا تكرر تأكيد دعمها وتضامنها الثابتين تجاه القضية الفلسطينية من أجل إعمال حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال، بما في ذلك إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وسنواصل تقديم المساعدة الثنائية إلى فلسطين ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تحسين أحوال الشعب الفلسطيني.

وترى ماليزيا أنه لا بديل عن سلام مستدام، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق التفاوض على تسوية سياسية تقضي إلى حل يقوم على وجود دولتين. وفي هذا السياق، تؤيد ماليزيا دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك دعوة الأمين العام، المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى إيجاد مسار مقبول من الطرفين من أجل إعادة الانخراط في مساعي التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية.

المرفق السابع عشر

بيان البعثة الدائمة لعمان لدى الأمم المتحدة باسم منظمة التعاون الإسلامي

[الأصل: بالإنكليزية]

يشرفني أن أقدم هذا البيان باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصفتي نائب رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

إن هذا الاجتماع يعقد إزاء خلفية الحالة المتدهورة والخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب السياسات غير القانونية والقائمة على فرض الأمر الواقع التي تنتهجها إسرائيل والمتمثلة في التطهير العرقي والممارسات العنصرية والعقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني وبناء المستوطنات الاستعمارية وتوسيعها. وتواصل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، انتهاكاتها واعتداءاتها من خلال تصعيد أعمال الاستفزاز والتحرش والعنف، ولا سيما من جانب المستوطنين المتطرفين، إلى جانب الهجمات المتكررة على المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، وتدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية، والطرده القسري للأسر الفلسطينية من ديارها، ولا سيما في حيي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، ولأسر البدوية في غور الأردن. وإننا قلقون بشكل خاص إزاء مدهامة المسجد الأقصى، والهجمات على المدنيين الفلسطينيين الذين يصلون في المنطقة، وعملية احتجاز المدنيين الفلسطينيين التي وقعت في 18 تموز/يوليه، وهو ما مثل آخر المحاولات الرامية إلى تقويض الوضع الراهن للحرم القدسي الشريف.

ونحذر مرة أخرى بأن استمرار هذه السياسات غير القانونية والقمعية والمدمرة من شأنه أن يحول نزاعاً سياسياً قابلاً للحل إلى صراع ديني عالمي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها على السلام والأمن في ظل حالة الاضطراب السائدة بالفعل في المنطقة والممتدة إلى خارجها. ولذلك، نكرر التأكيد على أن مجلس الأمن ينبغي أن يتحمل مسؤوليته في دعم القانون الدولي وتنفيذ القرارات الصادرة عنه والرامية إلى وقف هذه الأعمال غير القانونية وإنقاذ فرص إحلال السلام العادل.

وفي السياق نفسه، تؤكد منظمة التعاون الإسلامي من جديد أن جميع التدابير أو القرارات التي يتخذها أي طرف بهدف ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني وتغيير الوضع القانوني والتاريخي والثقافي والسياسي لمدينة القدس المحتلة بطريقة غير قانونية تشكل انتهاكا صارخا للحقوق السياسية والقانونية للشعب الفلسطيني وخرقا منهجيا للقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016).

وإذ يساورها بالغ القلق، تواصل منظمة التعاون الإسلامي أيضا رصد الحالة الإنسانية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة للعواقب المدمرة الأخيرة للضربات الجوية الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة المحاصر، التي أودت بحياة أكثر من 290 فلسطينيا، من بينهم 66 طفلا و 40 امرأة، وأصابت بجروح أكثر من 1 900 شخص، بالإضافة إلى آلاف الأسر التي شردت وأصبحت بلا مأوى في أعقاب الدمار والأضرار الواسعة النطاق التي ألحقها الجيش الإسرائيلي بالمنازل والبنية التحتية الحيوية والمرافق المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومرافق المياه والصرف الصحي. وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي إلى إنشاء آليات سياسية وقانونية تكفل احترام إسرائيل للقانون الدولي والامتنال له وإنفاذ اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو الذي دعت إليه منذ زمن بعيد الجمعية العامة والأطراف المتعاقدة السامية.

وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية في فلسطين نتيجة الاحتلال والحصار غير القانونيين اللذين تقوم بهما إسرائيل، والتي تفاقت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد تزداد سوءا بسبب قرار السلطات الإسرائيلية احتجاز أجزاء من عائدات الضرائب الفلسطينية. وهذا القرار غير القانوني هو بمثابة عمل من أعمال القرصنة والعقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، ويشكل انتهاكا للقانون الدولي والتزامات إسرائيل بموجب الاتفاقات الموقعة، ويجب وقفه فوراً.

ونؤكد أن التطورات الخطيرة الراهنة تبرر، أكثر من أي وقت مضى، تدخل هذا المجلس الموقر بجدية وفورا لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على النحو الذي تكفله المعايير والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ومن غير المقبول الاستمرار في التعامل مع إسرائيل كدولة فوق القانون في ظل هذه الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها بلا هوادة ضد الشعب الفلسطيني، والاستعمار الصارخ، وازدراء القانون الدولي والمجتمع الدولي.

وترى منظمة المؤتمر الإسلامي أنه ينبغي بذل جهود عاجلة لتعزيز دور المجموعة الرباعية الدولية وتوسيع عضويتها وتعبئة المزيد من المشاركة الدولية من أجل بثّ زخم جديد لإحياء عملية السلام التي وصلت حالياً إلى طريق مسدود والتي ينبغي أن تستند من الآن فصاعداً إلى أطر مرجعية ومعايير سياسية واضحة، وفقاً لما هو مكرّس في قرارات الأمم المتحدة، مع إطار زمني محدد وضمانات دولية، وذلك بهدف إيجاد حل عادل وشامل ودائم يضع حداً للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي؛ ويكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير واستقلال دولتهم الفلسطينية على أساس حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية؛ ويكفل حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما القرار 194 (د-3)، ومبادرة السلام العربية.

المرفق الثامن عشر

بيان البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إننا نرحب بعقد هذه المناقشة الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونشكر المتكلمين الموقرين على إحاطاتهم الشاملة.

إن بيرو تتابع عن كثب تطور الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين. وعلى الرغم من ترحيبنا بالانخفاض النسبي في مستويات العنف من خلال وقف إطلاق النار المتفق عليه في 20 أيار/مايو، لا يسعنا إلا أن نؤكد على الطبيعة الهشة للغاية للحالة الراهنة، نظرا لانعدام الثقة الذي لا يزال سائدا بين الطرفين وجمود مواقفهما.

ونعتقد أننا نمر الآن بمنعطف حرج، ومن الضروري أن نعمل بسرعة وحزم لتحقيق الحل الوحيد الذي نعتقد أنه قابل للتطبيق ويتمشى مع القانون الدولي: حل الدولتين بحدود معترف بها دوليا وآمنة، الذي يتم التفاوض بشأنه مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس حدود عام 1967، والذي ينبغي أن يؤدي أيضا إلى تحديد الوضع النهائي للقدس.

ونلاحظ أن استئناف العملية السياسية يتطلب نبذ الكراهية ومعاداة السامية والتمييز، وكذلك أي مظهر آخر من مظاهر العنف. ومن هذا المنظور، فإننا ندين تنظيم مسيرات مناهضة للفلسطينيين في القدس الشرقية في حزيران/يونيه، بتشجيع من الجماعات الإسرائيلية المتطرفة، وكذلك استمرار حماس في إطلاق الأجهزة الحارقة، مما يعرض حياة المدنيين الإسرائيليين للخطر ويتسبب في أضرار في الممتلكات.

ولتحقيق ذلك، نؤكد على الالتزام الواقع على إسرائيل بأن تحترم لدى قيامها بالمبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما مبدأي التناسب والتمييز. وينبغي ألا تستخدم القوة الفتاكة إلا كملأذ أخير، حال وجود تهديد وشيك بالقتل أو الإصابة الخطيرة.

وبنفس الطريقة، يجب استبدال الإجراءات التي تضعف من أجواء الثقة الواجب توافرها. ونحن نشير هنا إلى الممارسات الضارة المتمثلة في الاستيطان وهدم المنازل والتشريد في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، التي تقوض حل الدولتين وتنتهك الشروط التي حددها هذا المجلس في قراره 2334 (2016). ويجب وقف هذه الممارسات غير القانونية، مثل ما جرى مؤخرا من هدم لممتلكات تابعة لتجمع حصص البقيعة البدوي أو التوسع المقرر للمستوطنات في القدس الشرقية.

وترى بيرو أن تجديد التزام الأطراف بعملية السلام ينبغي أن يشمل أيضا اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف المعاناة الإنسانية. وإننا مستأوون للتدهور التدريجي للحالة الإنسانية في غزة ونشدد على الحاجة الملحة لمعالجة أسبابها الجذرية.

ولذلك، فإننا نعتقد أنه من الضروري وقف التدابير الانتقامية ضد السكان المدنيين، مثل تقليص منطقة الصيد الفلسطينية قبالة غزة، أو فرض قيود على إمدادات الوقود ومواد البناء عبر معبر كرم أبو سالم. ونرحب بالإعلان الذي صدر عن إسرائيل مؤخرا في هذا الصدد.

ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعم جهود إعادة الإعمار بعد الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنى التحتية الحيوية في المنطقة بسبب الأعمال العدائية التي وقعت في أيار/مايو من هذا العام.

ونود أيضا أن نسلط الضوء على العمل الحيوي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في توفير الخدمات الأساسية، وكذلك على الحاجة إلى كفالة تمويلها على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به حتى يتسنى لها التغلب على الأزمة المالية الخطيرة التي تمر بها.

ونود أن نختم بالإعراب عن تأييدنا الكامل للسيد تور فينسلاند في جهوده الرامية إلى منع أي تصعيد آخر وتعزيز الحوار بين الطرفين، وبإعادة تأكيد التزامنا بإيجاد حل لقضية فلسطين، وهو ما يتماشى مع تحقيق سلام دائم في المنطقة.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثلة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، علياء أحمد بن سيف آل ثاني

[الأصل: بالعربية]

منذ آخر مناقشة مفتوحة تحت هذا البند، شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة تصعيداً خطيراً، وهو ما كان الجميع يحذر من وقوعه المحتمل نظراً لاستمرار الوضع الراهن غير المستدام وعدم التوصل إلى تسوية مستدامة للقضية الفلسطينية.

وإن ما شهدته مدينة القدس المحتلة، ولا تزال تشهده اليوم، من استقرازمات واعتداءات متكررة من قبل سلطات القوة القائمة بالاحتلال والمستوطنين على المقدسات الإسلامية والمسيحية، لا سيما الحرم المقدسي الشريف، الذي يعتبر من أهم الأماكن المقدسة لدى المسلمين، هو أمر يهدد بتفاقم الصراع وتلاشي فرص تسويته. وإن أية محاولات لتغيير الوضع القانوني والتاريخي والثقافي لمدينة القدس المحتلة يشكل خرقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وإن تلك الممارسات الاستقرازية وغيرها من الإجراءات غير القانونية، كمصادرة وهدم ممتلكات الفلسطينيين، بما في ذلك في حي الشيخ جراح وحي سلوان، تعكس سياسة لتهويد القدس وتوسيع الاستيطان والاستهتار بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وقد أدت إلى التصعيد الأخير الذي تسبب بسقوط مئات من الضحايا المدنيين، بمن فيهم العشرات من الأطفال، نتيجةً للقصف الجوي على الأحياء السكنية في قطاع غزة. وسعيًا من دولة قطر لاستعادة الأمن والاستقرار، قامت بتحركات دبلوماسية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والدول الشقيقة والصديقة لتيسير التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، الذي من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الحفاظ عليه وتجنب عودة التصعيد.

ومن الضروري التصدي للاحتياجات العاجلة لمليون فلسطيني تقامت معاناتهم هذا العام ولا يزالون يرزحون تحت الحصار في قطاع غزة. وإن دولة قطر مستمرة في جهودها الرائدة لتقديم المعونات الإنسانية والتنمية لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني الشقيق، وفي شهر أيار/مايو الماضي قام صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتخصيص منحة بقيمة 500 مليون دولار لإعادة إعمار قطاع غزة. ويأتي ذلك استكمالاً لما قدّمته دولة قطر من منح لدفع رواتب الموظفين وتقديم المساعدات المالية للأسر المتعففة وتشغيل محطات الكهرباء وتطوير البنى التحتية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في إنفاذ القانون الدولي وتنفيذ قراراته ووضع حد للاحتلال والاستيطان غير المشروعين ودعم تحقيق السلام الذي يجب أن يتحقق من خلال المفاوضات بين الطرفين وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية ومبدأ حل الدولتين الذي بموجبه تقوم دولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإنهاء احتلال سائر الأراضي العربية، والحل العادل لمسألة اللاجئين. ونعيد تأكيد استمرار التزام دولة قطر بتقديم الدعم والمشاركة في كل الجهود الدولية المخلصة الرامية لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

ولقد شهد هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لانطلاق الاحتجاجات السلمية للشعب السوري الشقيق. واليوم، ما زالت الأزمة السورية بانتظار الحل، وهو ما لن يتم بالخيار العسكري بل يتطلب عملية سياسية هادفة تؤدي إلى انتقال سياسي وفقاً لإعلان جنيف-1 وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وهذا

يستوجب إتمام اللجنة الدستورية مهامها، وكذلك اتخاذ إجراءات لبناء الثقة كتسوية ملف المعتقلين والمختفين قسراً وتهيئة الظروف للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والنازحين. كما أن من المهم ضمان المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، باعتبار المساءلة من عوامل استدامة السلام. وإن الملايين في سورية يعتمدون على المساعدات الدولية وآلية إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود، ونشيد بجهود الأمم المتحدة في هذا الخصوص، كما نشير إلى أن دولة قطر تُعدّ في مقدمة الجهات المانحة للتخفيف من المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق.

وإن إنهاء الأزمة في اليمن يستدعي التفاوض بين الأطراف اليمنية على أساس مخرجات الحوار الوطني والمبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصةً القرار 2216 (2015)، وهو ما سيساهم في تجاوز الصعوبات الإنسانية التي يواجهها اليمن وفي الحفاظ على وحدته وسيادته واستقلاله. وفي إطار حرص دولة قطر على المساهمة في تخفيف وطأة الوضع الإنساني للشعب اليمني الشقيق، فقد تم الإعلان بتوجيهات من قبل صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، عن تخصيص مبلغ 100 مليون دولار دعماً لجهود برنامج الأغذية العالمي في اليمن من أجل دعم الأمن الغذائي ودرء المجاعة.

وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا، فقد أدّت جهود الليبيين ودعم المجتمع الدولي لهم إلى التطورات المشجعة التي تمت خلال العام المنصرم، بما فيها اتفاق وقف إطلاق النار ومنتدى الحوار السياسي الليبي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة. ولا شك أن من الأهمية بمكان ضمان الالتزام بالحفاظ على هذا التقدم على المسارات السياسية والاقتصادية والأمنية وضمان عقد الانتخابات في الموعد المحدد لها، وهو أمر حيوي لترسيخ الاستقرار واستدامته بما يصب في مصلحة الشعب الليبي الشقيق.

وختاماً، إن دولة قطر راسخة في إيمانها بمبدأ تسوية المنازعات بالسبل السلمية، وتقوم في هذا الخصوص بجهود مستمرة في مجال الوساطة وغير ذلك من الجهود التي تساهم في ترسيخ أسس السلام المستدام على الصعيدين الإقليمي والدولي، والعمل مع الشركاء الدوليين من أجل خفض التوترات وإنهاء الأزمات وتحقيق الاستقرار والأمن والمصلحة المشتركة للجميع.

بيان الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة، تشو هيون

[الأصل: بالإنكليزية]

يود وفد بلدي أن يشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته وأن يؤكد مجددا دعم حكومة بلدي الكامل لجهوده وتقانيه.

فقد رحبت حكومة بلدي بالاتفاق المبرم في 20 أيار/مايو بين إسرائيل وفلسطين لوقف الأعمال العدائية، وشددت على أهمية تنفيذه بإخلاص. وفي هذا السياق، فإننا يساورنا بالغ القلق إزاء ما أفاد به المنسق الخاص مؤخرا من أن اتفاق وقف إطلاق النار لا يزال هشاً للغاية. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن نسمع أن حوادث العنف لا تزال مستمرة بشكل يومي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتحث جمهورية كوريا جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ الخطوات الانفرادية والقيام بالاستقرازمات، واتخاذ خطوات للحد من التوترات، إلى جانب ترسيخ وقف إطلاق النار، وهو الأهم على الإطلاق. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب تصعيد آخر يفضي إلى مقتل مزيد من البشر.

ويغتتم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب بالحكومة الائتلافية الإسرائيلية الجديدة التي أدت اليمين الشهر الماضي. ونكرر تأكيد التزامنا بمواصلة دعم حل الدولتين بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومع القانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ويشجع وفد بلدي القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على استئناف المفاوضات الجادة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، ونعرب كذلك عن دعمنا للجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لتمكين الطرفين من التفاعل من جديد.

وتشدد جمهورية كوريا على أهمية احترام قرار مجلس الأمن 2334 (2016) والقانون الدولي. ويرى وفد بلدي أن هناك حاجة ماسة إلى تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة أكثر ملائمة، ويشجع الإسرائيليين والفلسطينيين على الامتناع عن أي نشاط يقوض إمكانية التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل.

ولا بد من تنشيط المصالحة بين الفلسطينيين، ولذلك نعرب جمهورية كوريا عن تأييدها للجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون في هذا الصدد. وإننا نؤكد من جديد أن الوحدة وتوافق الآراء في صفوف الشعب الفلسطيني شرطان حاسمان لتحقيق السلام وإقامة دولة مستقلة ديمقراطية وذات سيادة.

ويساور وفد بلدي قلق عميق إزاء الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة والضفة الغربية، التي تفاقم بسبب الأعمال العدائية الأخيرة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وللمساعدة في التصدي لهذا التحدي، قدمت جمهورية كوريا مؤخرا 1,5 مليون دولار لتمويل نداء الطوارئ الصادر عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعن الصندوق الإنساني للفلسطينيين التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ويؤكد وفد بلدي من جديد دعمه القوي للجهود التي تبذلها الأونروا والمكتب لتحسين الحالة الإنسانية في فلسطين، وندعو جميع الأطراف إلى كفالة وصول منظمات المساعدة الإنسانية بالكامل ودون عوائق وإلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، يود وفد بلدي أن يتطرق إلى تطور هام حدث مؤخراً في مجلس الأمن. فجمهورية كوريا ترحب باتخاذ المجلس قراره 2585 (2021) بالإجماع، الذي مدد تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. وسيساعد هذا القرار على تقديم المساعدة الضرورية في الوقت المناسب لملايين السوريين المحتاجين، ولذلك فإننا نشيد بالتعاون الوثيق والبناء الذي أبان عنه أعضاء مجلس الأمن. وتؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها بمواصلة دورها البناء في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

المرفق الحادي والعشرون

بيان الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ماثو جويني

[الأصل: بالإنكليزية]

يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لرئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وأود أن أبدأ بالإشارة إلى أن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بالقلق إزاء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار واستمرار النزاع منذ أمد بعيد، بما في ذلك ما يمارس ضد الفلسطينيين من تمييز وقمع ممنهجين على أساس الهوية الوطنية والإثنية والعرقية والدينية.

ومن المقلق أن نلاحظ أنه بعد مرور 69 يوما على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، لا يزال مستوى التوتر عاليا، مع انتهاك كلا الطرفين لوقف إطلاق النار. وتدعو جنوب أفريقيا الطرفين إلى التقيد باتفاق وقف إطلاق النار والعمل على تكثيف الجهود، بدعم من المجتمع الدولي، لتعزيز الثقة وبدء الحوار بين الطرفين من أجل إعادة إحياء المسار السياسي.

وبقدر ما نريد جميعا أن نرى عودة الحياة إلى المسار السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ينبغي أن ندرك أن هذا لا يمكن أن يحدث إذا لم نعالج السبب الجذري للمشكلة. فلا يزال الفلسطينيون يتعرضون يوميا لانتهاكات حقوق الإنسان والممارسات التمييزية الموجهة ضدهم من خلال إنفاذ الحكومة الإسرائيلية قوانينها.

وهذه القوانين الإسرائيلية التمييزية ضد الشعب الفلسطيني هي بمثابة نظام ظالم يتضمن مجموعتين مختلفتين من القواعد لشعبيين مختلفين. ولا يمكننا، كمجتمع دولي، أن نقف متفرجين وأن نسمح باستمرار هذا الشكل من أشكال التمييز. ولذلك، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل أن يضاعفا جهودهما لتعزيز العمل الدولي والنهوض بالقواعد والمعايير الدولية. ومن الجوانب الرئيسية في هذا الصدد أن ينفذ مجلس الأمن قراراته وأن يتمسك بالقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يؤكد قرار المجلس 2334 (2016) من جديد أن "إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي"، ومع ذلك تواصل حكومة إسرائيل المضي قدما بلا هوادة في تنفيذ خططها الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة. وقد صار الاستقزاز المتواصل هو النمط السائد اليوم، حيث يتعرض الفلسطينيون لعمليات الطرد القسري وهدم منازلهم في القدس المحتلة. وفي الأسابيع الأخيرة، شهدنا مرة أخرى تزايد العنف ضد الفلسطينيين وانتهاك حرمة رموزهم الدينية. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن أجهزة الأمن وقوات الدفاع تنفذ هذا العنف في إفلات شبه تام من العقاب، مع تجاهل تام للمعاناة الإنسانية التي يتسبب فيها. وتدين جنوب أفريقيا هذه الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل واستخدامها للقوة المفرطة، بما في ذلك اللجوء إلى القوة الفتاكة، على نحو غير مشروع وغير مبرر وغير متناسب. وعلاوة على ذلك، يمكن لهذه الأعمال أن تؤدي إلى تصعيد الأعمال العدائية وأن تعرض اتفاق وقف إطلاق النار الهش أصلا للخطر.

وقد أدت الأعمال العدائية التي استمرت 11 يوما، والتي اندلعت في أيار/مايو بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، إلى شل البنية التحتية وسبل عيش هؤلاء الفلسطينيين، مما زاد من تفاقم الظروف الإنسانية المزرية على الأرض. وهذا أمر يثير قلقا بالغاً لدى جنوب أفريقيا، وإننا في هذا الصدد نناشد المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم في شكل مساعدات إنسانية تمس الحاجة إليها للمساعدة في إعادة إعمار غزة.

وفي الختام، أناشد جميع الدول الأعضاء أن تدعم بنشاط الجهود الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا، استنادا إلى حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

المرفق الثاني والعشرون

بيان الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بسام صباغ

[الأصل: بالعربية]

تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تصعيد هجماتها وانتهاكاتها المنهجية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فعلاوة على القصف الهجمي لقطاع غزة والحصار الخانق الذي تفرضه عليها، لا تزال تسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالاعتداء على المواطنين الفلسطينيين العزل، كما حدث في أحياء الشيخ جراح، وباب العامود، وسلوان في مدينة القدس في إطار محاولة سلبهم لمساكن الفلسطينيين بموجب قراراتٍ صوريةٍ جائرة. كما سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخراً للمتطرفين الإسرائيليين باقتحام المسجد الأقصى، بأعداد كبيرة وبجمالية من الشرطة الإسرائيلية، والاعتداء على المصلين داخل وخارج المسجد الأقصى، ناهيك عن إمعانها في انتهاكاتها للقانون الدولي، وتجاهلها لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية الشعب الفلسطيني.

وإن الجمهورية العربية السورية تدين كل هذه الممارسات الإسرائيلية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وتعتبرها عملاً لا أخلاقياً يعكس الصورة الحقيقية للكيان الإسرائيلي، وانتهاكاً خطيراً لحقوق الشعب الفلسطيني في مدينة القدس وللوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى، والذي يفرض على السلطة القائمة بالاحتلال احترامها. وتؤكد أن استمرار مثل هذه الممارسات ما كان ليتم لولا الرعاية والحماية اللتين توفرهما لها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبعض الدول الغربية.

وتجدد الجمهورية العربية السورية دعمها الثابت لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار 194 (د-3) لعام 1948. وتشدد على أن أي قرارات أو إجراءات أو صفقات لا تتوافق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية الراسخة، مرفوضة شكلاً ومضموناً، وهي غير قابلة للحياة أصلاً. وتدعو سورية دول العالم، والأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لوضع حد لهذه الممارسات المشينة واللاإنسانية، وإلى تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه التاريخية المشروعة، ومنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وإن التزام سورية تجاه قضية الشعب الفلسطيني لا ينفصل عن التزامها تجاه أهلنا في الجولان السوري المحتل، حيث تواصل إسرائيل تكريس احتلالها للجولان العربي السوري في تحدٍّ غير مسبوق للإرادة الدولية، ولقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، إذ تستمر سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تصعيد سياساتها التوسعية في الجولان السوري المحتل عبر النشاط الاستيطاني المتزايد والمتسارع على أنقاض القرى والأراضي السورية التي دمرها وصارها الاحتلال الإسرائيلي، والقيام باستملاك أراضي المواطنين العرب السوريين، وإقامة مشاريع استيطانية عليها، كالبداية بتنفيذ مشروع إقامة عتبات هوائية ضخمة على مساحة تعادل خمس مساحة الأراضي الزراعية المتبقية بحوزة أهالي الجولان والتي تشكل الرئة الخضراء للقرى السورية المحتلة، فضلاً عن تهجير السكان من منازلهم وأراضيهم.

كما لجأت مؤخراً إلى إقامة العديد من المجمعات المائية في الجولان السوري المحتل، والتي يتم فيها تخزين أكثر من 33 مليون م³ من المياه في الجولان المحتل يستخدمها المستوطنون الصهاينة للري والشرب مجاناً، بينما يُحرم منها أهلنا أبناء الجولان المحتل.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممارسة التمييز العنصري بحق أبناء الجولان السوري المحتل، والاعتقال التعسفي، والتعذيب، والتهجير، والخطف، والتغيير الديمغرافي، ومحاولة فرض الجنسية الإسرائيلية، والمناهج التعليمية الإسرائيلية، فضلاً عن سرقة موارد الجولان الطبيعية عبر التقيب المستمر عن الثروات الباطنية، ونهب التراث الأثري السوري، وتزوير المواقع والمعالم التاريخية والأثرية ومحاولة تهويدها بهدف طمس هويتها العربية السورية.

كما تُععنُ سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 في منع جميع بعثات تقصي الحقائق التي أنشأتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المنشأة بموجب قرارات جمعية الصحة العالمية، من الوصول إلى الجولان السوري المحتل لتقصي الأوضاع فيه وتقديم توصيات بشأنها. كما تمنع إسرائيل منظمة الصحة العالمية من الوصول غير المشروط لأبناء الجولان المحتل لتقييم أوضاعهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، وذلك في تجاهل تام لالتزاماتها، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

كذلك تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومنذ 27 آب/أغسطس 2014، إغلاق معبر القنيطرة الذي يُعدّ المعبر الشرعي الوحيد لتواصل أهالي الجولان السوري المحتل مع وطنهم الأم. وتستمر في زرع وتجديد حقول الألغام وتطوير نوعيتها، مما يؤدي إلى وقوع شهداء وإصابات بين أهالي الجولان معظمهم من الأطفال، فضلاً عن قيامها بدفن النفايات النووية في عدد من المواقع على أراضي الجولان السوري في انتهاك خطير للقانون الدولي، والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وبما يشكل خطراً بيئياً داهماً على المنطقة وسكانها.

وتطالب الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، للقيام فوراً ودونما إبطاء بفتح وتشغيل معبر القنيطرة الذي يمثل الشريان الذي يربط أهلنا في الجولان السوري المحتل بوطنهم الأم، والرثة التي يتنفسون منها. كما تطالب سورية مجلس الأمن بوضع حد لممارسات إسرائيل الاستيطانية غير القانونية وإجراءاتها القمعية بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل ومساءلتها عنها، واتخاذ إجراءات حازمة وفورية لمنع تكرارها.

وإن سياسة إرهاب الدولة والعدوان على سيادة الجمهورية العربية السورية التي تنتهجها إسرائيل تشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة، ولأحكام القانون الدولي، ولكافة قرارات مجلس الأمن التي تؤكد على احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. وإن سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أراضي الجمهورية العربية السورية، والتي كان آخرها يوم الخميس 22 تموز/يوليه 2021، تكرر سياسات إسرائيل القائمة على ممارسة إرهاب الدولة وتقديم الدعم المستمر للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية، في انتهاك سافر آخر للصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. ولقد أبلغت الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن، والأمين العام برسائل متطابقة بتفاصيل كل هذه الاعتداءات والتهديد الخطير الذي تشكله على أمن واستقرار المنطقة.

وتدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات التصريحات الأمريكية الأخيرة بخصوص الجولان السوري المحتل والتي تؤكد أن السياسة الأمريكية تجاهه تأتي من المنظور الإسرائيلي وبما يخدم سياساته

العدوانية والتوسعية في المنطقة. وتؤكد سورية على أن هذه التصريحات باطلة ولا أثر قانوني لها، وأن الجولان المحتل عائد لا محالة إلى كنف الوطن الأم بكافة الوسائل التي يكفلها القانون الدولي.

أخيراً، تعبّر سورية عن أسفها لاستمرار تقارير الأمانة العامة بتجاهل الواقع الخطير والممارسات والانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة بحق أهلنا في الجولان الرازحين تحت الاحتلال، وتجدد دعوتها للسيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، لإيلاء الوضع في الجولان السوري المحتل الاهتمام اللازم بموجب الولاية المناطة به، وأن تتضمن تقاريره بشكل مفصل انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته ضد أهلنا في الجولان السوري المحتل.

المرفق الثالث والعشرون

بيان القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة، بلغة كوتشيت غربا

[الأصل: بالإنكليزية]

لقد مر شهران منذ سريان وقف إطلاق النار في غزة. ومع ذلك، لا يزال مستوى التوتر عالياً، ولا يزال وقف إطلاق النار هشاً للغاية. ولا أدل على هشاشة الوضع من الضربات الجوية الإسرائيلية الأخيرة التي استهدفت غزة. فلا يمكننا أن نكتفي بما حققناه. ولم يعد بوسع المجتمع الدولي تحية القضية الفلسطينية جانبا إلى أن يحدث انفجار عنيف آخر.

وعلىنا أن نتذكر ما الذي أدى إلى التصعيد في أيار/مايو. لقد كان السبب هو استقراوات إسرائيل الممنهجة في القدس. وكان السبب هو القيود المفروضة على الفلسطينيين الذين كانوا يمارسون عباداتهم في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك والعدوان الذي شن عليهم. وكان السبب هو التدنيس الصارخ للحرم القدسي الشريف. وكان السبب هو عمليات الإخلاء القسري للأسر الفلسطينية من منازلها في الشيخ جراح. وكان السبب هو الاستخدام الوحشي للقوة الفتاكة ضد المتظاهرين السلميين في القدس الشرقية، الذين ليست لديهم وسائل ديمقراطية أخرى للتعبير عن آرائهم بسبب حرمان قوة الاحتلال لهم من المشاركة السياسية.

ومن دواعي استيائنا أن نلاحظ أن بعض الدول الأعضاء يقع في فخ تصوير هذه التطورات على أنها تصعيد متبادل. ونود أن نذكرهم بأنهم إذا استمروا في غض الطرف عن الأسباب الجذرية للنزاع، فلن يكون الأمر سوى مسألة وقت قبل أن تتدلع الجولة المقبلة من العنف. ففي أيار/مايو، قُتل 278 فلسطينياً، من بينهم 67 طفلاً، نتيجة للهجمات الإسرائيلية على غزة. وإن الحق في الدفاع عن النفس لا يعطي تفويضا مطلقا للاستخدام المفرط وغير المتناسب والعشوائي للقوة ضد المدنيين والأهداف المدنية. ولا يوجد مبرر لهجمات إسرائيل على مباني وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أو على المدارس ووكالات الإعلام الدولية ومنظمات الإغاثة الدولية مثل الهلال الأحمر.

وإذا كان المجتمع الدولي يريد حقا التوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام، فعليه أن يتخذ خطوات ملموسة تكفل توقف إسرائيل عن استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة ضد المدنيين. ويجب عليه أيضا أن يضع حدا لمحاولات إسرائيل المستمرة لتقويض وضع القدس والحصار اللاإنساني في غزة. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل سياساتها المتعلقة بالضم من خلال الأنشطة غير القانونية لبناء المستوطنات والهدم. وهذا النمط المتكرر هو جزء من تعدي إسرائيل على الشعب الفلسطيني بهدف تجريده من حقوقه وحرياته الأساسية وحرمانه تدريجيا من وطنه.

وللأسف، لا تزال استقراوات إسرائيل وانتهاكاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة مستمرة. وعلى الرغم من هشاشة وقف إطلاق النار، لا تزال إسرائيل تؤجج النيران في البقاع الساخنة في القدس حتى اليوم. ويبدو أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة لم تستند من أي دروس من التصعيد الأخير الذي حدث في أيار/مايو. وما زلنا نشهد تزايد عنف المستوطنين، وهدم المنازل، والتشريد القسري، واعتقال وقتل المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وما يثير امتعاضنا بشكل خاص هو أن عنف المستوطنين يجري تمكينه وإجازته من قبل السلطات الإسرائيلية، من خلال توظيف إسرائيليين متطرفين ومنتمين إلى أقصى اليمين لتعزيز مخططات الضم. كما يتزايد استخدام المستوطنين لاستقراوات الفلسطينيين في القدس. وفي هذا الصدد، فإننا ندين

ما قامت به قوات الأمن الإسرائيلية، عشية عيد الأضحى المبارك في 18 تموز/يوليه، بانتهاكها مرة أخرى حرمة الحرم القدسي الشريف من خلال السماح لجماعات يهودية عنصرية بمداومة المسجد الأقصى، ومهاجمة المدنيين الفلسطينيين الذين كانوا يصلون في المنطقة، واحتجاز المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء.

كما نشعر بالقلق إزاء أوامر الهدم التي تستهدف حي سلوان وحقيقة أن العائلات في حي الشيخ جراح لا تزال تواجه خطر الإخلاء. وهذه الممارسات مستمرة بلا هوادة أيضا في الضفة الغربية. ويشكل التشريد الأخير لـ 70 شخصا، من بينهم 35 طفلا، نتيجة لهدم منازل فلسطينية في قرية خربة حمصة في الضفة الغربية المحتلة، انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي.

لقد هدمت إسرائيل أو صادرت 848 مبنى فلسطينيا في الضفة الغربية المحتلة في عام 2020، مما أسفر عن تشريد 996 فلسطينيا، من بينهم 518 طفلا. ومنذ بداية عام 2021 فقط، دُمّر ما لا يقل عن 152 مبنى، من بينها 37 مبنى متبرعا به، مما أدى إلى تشريد ما لا يقل عن 184 فلسطينيا. وفي عام 2020، أنشئت 11 بؤرة استيطانية غير قانونية جديدة، وُشّرِع في بناء 2 433 وحدة سكنية غير قانونية جديدة، وطُرحت مخططات لبناء 12 159 وحدة سكنية غير قانونية في 55 مستوطنة. وهذه مظاهر واضحة لعملية ضم زاحف.

وإننا ندين ممارسات إسرائيل غير القانونية واللاإنسانية. فلقد تجرأت إسرائيل بسبب عقود من التقاعس الدولي. ونظرا لانعدام المساءلة، فإن انتهاكاتها الممنهجة وتجاوزاتها لحقوق الإنسان قد كوفئت عمليا بالسماح لها بالإفلات من العقاب. وفي الوقت الراهن، ليس لدى إسرائيل حافز لتغيير سلوكها ما دامت لا تتحمل أي تكلفة ملموسة لانتهاكاتها. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة اتخاذ إجراءات قضائية لمحاسبة إسرائيل على جرائمها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، فإن إجراءات مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية هي أدوات هامة لوضع حد للإفلات من العقاب الذي تواصل إسرائيل من خلاله ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة.

ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في الدورة الاستثنائية المعنية بفلسطين في 27 أيار/مايو، والذي أنشأ بموجبه لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ويمكن لهذه الهيئة أن تؤدي دورا هاما في توثيق ارتكاب الجرائم الخطيرة، وأن تقدم مدخلات للإجراءات القضائية، وأن تحفز التدابير الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني. لقد حان الوقت لاستخدام جميع السبل الممكنة للسعي إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسندعم عمل هذه اللجنة، ونرحب بتعيين أعضائها مؤخرا.

لقد أصبحت العودة إلى مسار مفاوضات السلام والتعجيل بجميع الجهود لتتسيط عملية السلام، بما في ذلك جهود المجموعة الرباعية، ضرورة ملحة. ونحن نؤيد اقتراح الرئيس عباس عقد مؤتمر دولي للسلام تحقيقا لهذه الغاية. فإقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافيا على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، هو السبيل الوحيد لإيجاد حل قابل للتطبيق لهذا النزاع.

وإننا نشعر بالقلق إزاء اعتزام بلدان ثالثة فتح سفارات لها في القدس أو نقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس. ففتح السفارات في القدس لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يقوض أيضا فرص التوصل إلى

حل الدولتين وإحلال السلام في المنطقة. كما أن وضع القدس مسألة أساسية تظل في صميم النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وسيكون الوضع النهائي للقدس أحد أهم عناصر الحل الشامل لهذا النزاع. وندين قرار كوسوفو فتح سفارتها في القدس وقرار هندوراس الأخير بنقل سفارتها في تل أبيب إلى القدس في تحد للقانون الدولي. ونحث جميع الدول الأعضاء على احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن وضع القدس.

وفي أعقاب الهجمات التي شنتها إسرائيل على غزة في أيار/مايو، ازداد تدهور الحالة الإنسانية في غزة. وفي وقت يعتبر فيه الوصول السريع للمساعدات الإنسانية أمراً حيوياً، أصبح الحصار أكثر صرامة. ومن الضروري توفير إمكانية الوصول إلى غزة دون عوائق بغية كفالة إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من الدور الحاسم للمساعدات في دعم قدرة السكان على الصمود في غزة، فإن الاعتماد على المساعدات الإنسانية أمر غير قابل للاستدامة. فالاعتماد على المساعدات الخارجية يؤخر إيجاد حل دائم ومستدام للتحديات القائمة في غزة.

ويقدر التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في غزة، الذي أجري في إطار جهد مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي في أعقاب النزاع الذي نشب في أيار/مايو، الأضرار المتكبدة في غزة بما يتراوح بين 290 و 380 مليون دولار. وتقدر الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل للإنعاش وإعادة الإعمار خلال الأشهر الـ 24 الأولى بما يتراوح بين 345 و 485 مليون دولار. ولا يمكن تلبية متطلبات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل في قطاع غزة بشكل فعال في الوقت الذي لا يزال فيه الحصار الحالي سارياً. ويتعين على المجتمع الدولي أن يجبر إسرائيل على تغيير سياساتها بشأن غزة، وأن يزيد من مساعدته المقدمة إلى دولة فلسطين في هذه الفترة الحرجة. وستواصل تركيا تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني من أجل تحسين ظروفه المعيشية.

وتواصل الأونروا عملها في ظروف بالغة الصعوبة. فقد تفاقمت التحديات التي تواجهها الوكالة بفعل الأثر المدمر للجولة الأخيرة من العنف في غزة. وبعد أن تمكنت الوكالة بالكاد من الحفاظ على الخدمات الأساسية قيد التشغيل في عام 2020، صارت تواجه أزمة نقدية وشيكة أخرى. فبحلول نهاية أيار/مايو 2021، كانت الأونروا قد تلقت مبالغ نقدية وتعهيدات معلنة مؤكدة تغطي 45 في المائة فقط من ميزانيتها البرنامجية. ولا يزال إجمالي إيراداتها المتوقعة في عام 2021 أقل بكثير من الاحتياجات، وعلى أساس توقعات الإيرادات الحالية، تواجه الأونروا عجزاً في الميزانية البرنامجية لنهاية العام يزيد على 150 مليون دولار في عام 2021. وتشير المعلومات الحالية إلى أن الوكالة ستواجه صعوبات في الدفع النقدي بحلول الربع الثالث، مما قد يؤثر على قدرة الوكالة على دفع المرتبات ومستحقات البائعين بالكامل ابتداء من آب/أغسطس 2021. ولا غنى عن الأونروا لتوفير المساعدات الحيوية للملايين من اللاجئين الفلسطينيين في مجالات الصحة والإغاثة والطوارئ. ونحن ندعو جميع المانحين إلى تكثيف دعمهم والعمل معاً لمعالجة الأسباب الهيكلية للنقص المزمن في تمويل الوكالة.

وإننا لنأسف لتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية بسبب موقف إسرائيل حيال مسألة القدس. فمن الضروري أن يسمح لجميع الفلسطينيين، بمن فيهم المقيمون في القدس الشرقية، بممارسة حقوقهم الديمقراطية وانتخاب ممثلهم. ونهيب بالحكومة الإسرائيلية أن تنهي سياساتها المعرّلة وأن تحترم أحكام الاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1995، حتى يتسنى إجراء الانتخابات الفلسطينية في أقرب فرصة ممكنة. ومن أجل التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين، فإن تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين ضرورة ملحة. ولذلك، نشجع جميع الجماعات الفلسطينية على مواصلة العمل من أجل تحقيق الوحدة

والمصالحة. ونحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم المصالحة الفلسطينية والانتخابات. وتركيا مستعدة لتقديم كل الدعم اللازم لإجراء الانتخابات الفلسطينية بنجاح.

وأود أن أختتم بدعوة عاجلة إلى العمل: فلنضع حداً لأطول نزاع في تاريخ الأمم المتحدة، لا يمكننا مواصلة العمل كالمعتاد. لقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حاسمة وجريئة. فتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط أمر أساسي لكي نفي، بعد تأخرنا طويلاً، بوعدها للشعب الفلسطيني بأن يعيش حياة كريمة. كما أن هذا أمر لا غنى عنه من أجل استقرار منطقتنا. وللمجتمع الدولي دور رئيسي عليه أن يؤديه: فيجب أن نساعد بشكل جماعي على تنشيط المفاوضات من أجل حل الدولتين وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

المرفق الرابع والعشرون

بيان البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في صميم أي جهود ترمي إلى استعادة الاستقرار الإقليمي. ولقد دأبت أوكرانيا على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، بحيث تتعايش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن.

وقد أدانت أوكرانيا التصعيد الخطير للحالة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما الإطلاق العشوائي للصواريخ على أراضي إسرائيل من جانب حماس في غزة في أيار/مايو 2021.

كما رحبنا بوقف إطلاق النار، الذي تم التوصل إليه بعد بضعة أسابيع من العنف في المنطقة، وأثينا على جهود الوساطة التي بذلها جميع أصحاب المصلحة الدوليين الذين قاموا بتيسير هذا الإنجاز الهام.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء حالات العنف الجديدة التي تسببت فيها حماس مرة أخرى من أراضي غزة. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها من الهجمات.

وعلى الرغم من الحالة المتقلبة والمضطربة للغاية، لا يسعنا إلا أن نلاحظ التطورات الإيجابية الأخيرة في المنطقة. وفي هذا الصدد، رحبت أوكرانيا بإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وعدد من البلدان، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. ونحن نعتبر ذلك خطوة هامة نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

ونؤكد أوكرانيا من جديد موقفها بأن أي تسوية سلمية إسرائيلية فلسطينية تكمن في إطار التنفيذ غير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن الضروري الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يقوض آفاق التوصل إلى اتفاق سلمي.

لقد حلت الذكرى العاشرة لاندلاع النزاع السوري في وقت سابق من هذا العام. وقد أدت الأعمال التي يرتكبها النظام السوري ضد شعبه إلى واحد من أكثر النزاعات المسلحة وحشية ودموية في هذا القرن، إذ تسببت في مقتل مئات الآلاف من السوريين، بما يشمل أعدادا كبيرة من النساء والأطفال.

واليوم، وعلى الرغم من النداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي، لا يزال النظام السوري يتجاهل التزاماته تجاه حماية السكان المدنيين. ونحث النظام السوري على الوقف الفوري للهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك وقف الغارات الجوية المكثفة.

وتكرر أوكرانيا إدانتها القوية للنظام السوري وحلفائه، ولا سيما روسيا، لما يرتكبونه من انتهاكات وتجاوزات جسيمة وممنهجة وخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونؤكد من جديد أنه يجب تقديم جميع مرتكبي أفظع الجرائم إلى العدالة، ونعرب عن دعمنا الكامل لأنشطة الآلية الدولية المحايدة المستقلة المعنية بسورية ولجنة التحقيق.

كما ندين استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ورفضه التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بالتحقيقات في استخدام هذه الأسلحة في النزاع.

وتشعر أوكرانيا بقلق عميق إزاء الوضع الإنساني المتردي في سورية الناجم عن النزاع المسلح. واليوم، لا يزال ملايين المدنيين معرضين للخطر، إذ اضطر أكثر من نصف السكان إلى الفرار من ديارهم بينما لا يزال آخرون يعيشون في ظل ظروف قاسية.

لذلك، فمن المهم تقديم مساعدات إنسانية ثابتة لجميع السوريين المحتاجين. وفي هذا الصدد، فإن اتخاذ قرار مجلس الأمن 2585 (2021) في 9 تموز/يوليه 2021 يعد أمراً حيوياً من حيث كفاءة تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية والجراحية ولقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات عملية أكثر بكثير لدعم السكان السوريين الذين طالت معاناتهم.

وتكرر أوكرانيا دعمها لإيجاد حل سياسي مستدام للنزاع في سورية، وتذكر بضرورة تنفيذ عملية الانتقال السياسي وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012.

المرفق الخامس والعشرون

بيان البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تأتي جلسة اليوم في وقتٍ يعاني فيه الشعب الفلسطيني الشقيق من تحديات إنسانية وسياسية واقتصادية صعبة، تفاقم بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وتعرُّق العملية السياسية. ويبقى الحل الوحيد لتخطي هذه الأوضاع المتدهورة بشكلٍ مستدام هو تحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على خط الرابع من حزيران لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية.

وكأولوية فورية، تشدد دولة الإمارات على ضرورة دعم المجتمع الدولي للقطاعات الحيوية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنها الصحة والتعليم، بشكل ملموس وعملي وعاجل. وتأتي في هذا السياق المساعدات الغذائية والصحية التي قدمتها دولة الإمارات مؤخراً والتي تعكس الالتزام التاريخي لبلادي تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق والتي بلغت خلال الفترة 2013-2020 أكثر من 840 مليون دولار أمريكي لتمويل القطاعات الحيوية ودعم جهود التنمية في الأراضي الفلسطينية. ومؤخراً، قدمت دولة الإمارات لقطاع غزة مساعدات غذائية بقيمة 6,2 مليون دولار لمساعدة الآلاف من العائلات الفلسطينية هناك، فضلاً عن إرسال أكثر من 30 سيارة إسعاف ومجموعة من الإمدادات الطبية والفاحات منذ بدء الجائحة.

ومع أهمية هذه الجهود الإنسانية، إلا أن الأحداث التي حصلت في شهر أيار/مايو 2021 أكدت على هشاشة الوضع القائم في الأراضي المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشرقية، مما يستوجب من المجتمع الدولي الحفاظ على وقف إطلاق النار الأخير وتأكيد استدامته، وتشجيع الجهود والإجراءات التي من شأنها أن تمنع التصعيد وأن تنهض بخيار المفاوضات، والعمل على حماية آفاق حل الدولتين وكسر الجمود في العملية السياسية لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية.

وفي هذا السياق، نؤكد في دولة الإمارات دعمنا للجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الدفع قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونخص بالذكر هنا كلاً من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجهودهم التي ساهمت في التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار.

ومن هذا المنطلق، تشدد دولة الإمارات على ضرورة وقف كافة الممارسات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تهدد حل الدولتين وتنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2334 (2016)، وتأتي في مقدمتها أنشطة بناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة وهدم الممتلكات الفلسطينية والتطهير القسري للسكان. كما نؤكد على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الشرقية، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة شعائرهم الدينية، واحترام الدور التاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات في مدينة القدس.

وفي الختام، نؤكد في دولة الإمارات على إيماننا التام بأن شعوب المنطقة، الفلسطينية والعربية والإسرائيلية، كغيرها من شعوب العالم تستحق أن تنعم بالعيش الكريم في دولٍ مستقرة ومجتمعاتٍ آمنة يسودها التسامح والازدهار ويتمكن فيها الإنسان من تحقيق آماله وطموحاته. وسنعمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين لإنهاء دوامة الصراع في الشرق الأوسط وتحقيق هذا المستقبل لجميع شعوب المنطقة.

المرفق السادس والعشرون

بيان البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، بتأييدها للبيان المقدم من جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز، تؤكد من جديد موقفها التاريخي والمبدئي، ليس فقط دعماً للتطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنما أيضاً رفضاً للعنف بجميع أشكاله ومظاهره. ولذلك، فإننا ندين إدانة قاطعة القصف العشوائي الذي تقوم به إسرائيل للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية، وكذلك تصعيد العنف الوحشي والقاتل ضد الشعب الفلسطيني، في ظل سياسة ممنهجة قائمة على العدوان والفصل العنصري تعرض السلم والأمن الإقليميين للخطر.

وخلال التصعيد الأخير للعنف، الذي وقع في أيار/مايو، أسفرت الهجمات العشوائية والغارات الجوية عن مقتل أكثر من 140 شخصاً، من بينهم 39 طفلاً و 22 امرأة، وخلفت أكثر من 1 000 جريح، بالإضافة إلى 77 000 مشرد جديد ومئات المنازل المدمرة. فقد تعرضت البنى التحتية العامة والخاصة الحيوية لهجمات متعمدة، وطُرد السكان الشرعيون في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية بالقوة. وهذه كلها أعمال إجرامية، رافقتها بالإضافة إلى ذلك اعتداءات ممنهجة من جانب جماعات متطرفة ومتعصبة نظمت في جميع أنحاء إسرائيل، وارتكبت خلالها جرائم كراهية واعتداءات عنصرية في عشرات البلدات والمدن ضد قاطنيها من السكان الفلسطينيين.

ونظراً لخطورة هذه الأعمال، يجب أن نعترف بأن هذا التصعيد يمثل مرحلة عسكرية جديدة في الحرب الاستعمارية التي تشن منذ أكثر من 50 عاماً ضد الشعب الفلسطيني، الذي فرض عليه نظام للهيمنة العرقية يشكل حقاً نظاماً للفصل العنصري لا يزال قائماً في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن نعترف بحقيقة سياسة العدوان الإسرائيلية: فهي تتلخص في الارتكاب المتواصل لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية دون عقاب، من خلال أعمال الإبادة والتعذيب والتطهير العرقي والاضطهاد والاختفاء القسري، وغير ذلك من ضروب المعاملة اللاإنسانية.

وتمثل الزيادة في مستوى العنف الذي يرتكبه المستعمرون الإسرائيليون ضد المواطنين الفلسطينيين مثار قلق. ويحدث ذلك في إفلات تام من العقاب، بما في ذلك في حضور قوات الأمن الإسرائيلية، مما يمثل أحد أشكال القمع العديدة ضد الشعب الفلسطيني البطل، والهدف من ذلك هو الدفع قدماً بخطط الضم الإسرائيلية.

إننا نواجه مأساة حقيقية. فاليوم، تواجه الدولة الفلسطينية جائحتين: الأولى ناجمة عن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والثانية ناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي الوحشي، الذي شمل قصف المختبر الوحيد الموجود في قطاع غزة لتجهيز فحوصات فيروس كورونا. وعلى الرغم من هذا العمل الهجمي، لا يزال مجلس الأمن مشلولاً بسبب عرقلة بلد واحد فقط، هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي ما فتئت تيسر حالة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي التي تشجع إسرائيل على ارتكاب جرائمها.

إن إسرائيل تنتهك يوميا القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتتجاهل التزاماتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، إلى جانب القانون الدولي. ولا تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بتوسيع احتلالها الاستعماري كل يوم فحسب، بل إنها تزيد من وطأة سياسة الفصل العنصري التي

تنتهجها بهدم البيوت ومصادرة الأراضي والمنازل ونشر المستوطنات غير القانونية واقتراف جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء والاعتقالات الجماعية والتطهير العرقي.

وبالتالي، وعلى الرغم من أننا لم نتفاجأ، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء انتهاك إسرائيل وقف إطلاق النار الذي أعلن في 21 أيار/مايو، حيث شنت مرة أخرى غارات جوية على قطاع غزة وخلفت عشرات الجرحى. إننا نتحدث عن قطاع غزة، الذي ظل لأكثر من 14 عاما يتعرض لحصار إسرائيلي إجرامي أدى إلى نقص حاد في الوقود والماء والكهرباء؛ قطاع غزة، المعروف بأنه أكبر سجن مفتوح على كوكب الأرض، والذي وصفه الأمين العام أنطونيو غوتيريش بأنه "جحيم على الأرض".

ويمكن أن تؤدي هذه الانتهاكات اللاإنسانية لوقف إطلاق النار، التي تتجاهل نداءات الأمم المتحدة والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، إلى اندلاع العنف مجدداً على الأرض، وتأجيج الاستقطابات ومشاعر التعصب من جديد، وتعميق الكارثة الإنسانية التي هي نتاج حسابات قامت بها إسرائيل بدم بارد، وهي لا تسهم بأي حال من الأحوال في استئناف الحوار السياسي اللازم والمفاوضات ذات المصداقية والجادة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، على أساس حل الدولتين.

وينبغي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتخذ، دون مزيد من التأخير، قرارات لوضع حد فوري للعنف والأعمال العدائية، تضمن الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين، وتمنع ارتكاب جرائم ضد كرامة الشعب الفلسطيني وتمتعه بحقوق الإنسان، وتكفل مساءلة المتورطين في ارتكاب تلك الجرائم أمام العدالة الدولية.

وفي الختام، نؤكد مجدداً موقف فنزويلا في الدفاع عن سيادة الشعب الفلسطيني واستقلاله وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. ونحن ملتزمون بمواصلة العمل بنشاط وحسم من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي لواحد من أكثر النزاعات التي تواجهها البشرية ظلماً وإيلاً وأطولها أمداً، ولتمكين إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.